الصحيفة
ASSAHIFA.COM
الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 25 • الثمن **10 دراهم**
مـــارس 2025

هل للجزائر علاقة بمخططات ضرب المغرب عبر هجمات إرهابية؟

عمليـاتٌ على وشـك التنفيـذ قبل أشهر من كـأس إفريقيـا وموالون لـ «داعش» يسقطون في مدنٍ

16

سلاح "القوة الناعمة" في حرب الجزائر على المملكة..

هوس "الاستيلاء على ما لله، ولقيصر، وللمغرب"!

>>

الجزائر تريد الكسكس، والزليج، والمطبخ، والقفطان، والأولياء الصالحين المغاربة لأن هذه حرب، والحرب خدعة، ولو لزم الأمر في نظر نظامها خداع التاريخ نفسه.

الملك يعلنُ فشلَ أخنوش

حينما كان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، يتلو بلاغا للديوان الملكي، لدعوة المغاربة إلى عدم القيام بشعيرة النحر في عيد الأضحى خلال السنة الهجرية الجارية، نظرا للظروف الصعبة التي ستلحق ضررا محققا بفئات كبيرة من أبناء الشعب، لاسيما ذوي الدخل المحدود، وكذا، بسبب تسجيل تراجع كبير في أعداد الماشية، كان ضمنيًا يُعلنُ عن فشل عزيز أخنوش كمسؤول تولى وزارة الفلاحة والصيد البحري لمدة خلال 14 سنة ما بين 2007 و2021، وصرف 14 مليار دولار على «مُخطط أخضر» كان بمثابة نكسة مُؤلمة، وضياع مُهول لموارد الدولة المالية، واستنزاف لعقد ونصف في تجربة فاشلة، أفشلها من دبّر مواردها.

قرار الملك هو أيضًا رسالة واضحة عن الحصيلة الصفرية لأخنوش في رئاسة الحكومة الحالية التي تسببت في احتقان اجتماعي غير مسبوق، وارتفاع مخيف لأرقام البطالة، وانكماشٍ للاستثمار الخارجي وخنقٍ للسلة الغذائية للمواطن المغربي، وتدمير كلي للطبقة المتوسطة، وسحقٍ للفئات الهشة بدون رحمة.

ما وصلنا إليه اليوم، كان نتيجة أرقام مغلوطة كانت تقدم للمغاربة حول «المخطط الأخضر»، تتحدث بشكل مُضلل عن الرخاء والنماء ومعدلات نمو في قطاع فلاحي قيل إنه سيُمكن المغرب من ضمان أمن غذاء مواطنيه، غير أن امتحان سنوات الجفاف أثبت أن كل تلك المعطيات التي تم تسويقها حول هذا «المخطط الفريد» ما هي إلاّ كومة من البلاغات والتصريحات والأرقام و«البروباغاندا» البعيدة عن الواقع، التي سُوقت للمغاربة وللملك بدون مسؤولية.

السنوات الماضية التي عاكستنا فيها الأمطار، كانت كافية لفتح صندوق «باندورا» كما في الميثولوجيا الإغريقية، حيث خرج كل الشر دفعةً واحدة، ومن بين الأمور التي خرجت 14 مليار دولار التي ذهبت ولم تعد، بعدما صُرفت ببشاعة كبيرة، واستفاد منها كبارُ الفلاحين ممن يبيعون يوميا طعام المغاربة المدعم للأوروبيين بأثمنة زهيدة، ليأكلوا هم

> **قرار الملك هو أيضًا رسالة واضحة عن الحصيلة الصفرية لأخنوش في رئاسة الحكومة الحالية التي تسببت في احتقان اجتماعي غير مسبوق، وارتفاع مخيف لأرقام البطالة، وانكماشٍ للاستثمار الخارجي وخنقٍ للسلة الغذائية للمواطن المغربي، وتدمير كلي للطبقة المتوسطة، وسحقٍ للفئـات الهشـة بـدون رحمـة**

ويجوع المغربي، في نوع من التغول والجشع غير المسؤول، دون أن تتدخل الحكومة لضبط مستوى التصدير الذي يهدد بوضوح الأمن الغذائي للمواطنين.

وإن كان أخنوش قاد فشل بشكل مروع في تدبير «المخطط الأخضر» فمعهُ فريقٌ من المسؤولين ممن لا يملكون أي حس للمسؤولية، كما هو حال وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات السابق، محمد صديقي، الذي تم إعفاؤه في التعديل الحكومي الأخير، والذي احتفل بتاريخ 19 فبراير الماضي بتكريمه بوسام الاستحقاق الزراعي برتبة قائد من قبل آني جينيفارد، وزيرة الفلاحة والسيادة الغذائية والغابات للجمهورية الفرنسية، بمقر الوزارة في باريس.

صديقي احتفى بنيله هذا الوسام الفرنسي الذي يعد من أعلى وأقدم الأوسمة التي تمنحها الجمهورية الفرنسية لمكافأة الخدمات «المتميزة والاستثنائية» المقدمة للفلاحة، والسؤال الذي يطرح نفسه: ماذا قدم صديقي للفلاحة المغربية حتى ينال أعلى وسام فرنسي للكفاءة في الخدمات الاستثنائية؟.

ولمن لا يعرف صديقي، فالرجل تم تعيينه كاتبا عاما لوزارة الفلاحة والصيد البحري منذ سنة 2013 إلى سنة 2021 حيث عُيّن وزيرا الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات خلفًا لعزيز أخنوش الذي تولى رئاسة الحكومة المغربية.

بمعنى آخر أن الرجل كان هو ثاني مسؤول في وزارة الفلاحة التي صرفت ملايير الدولارات على برامج وقطاعات أفضت إلى نتيجة كارثية على مستقبل الأمن الغذائي للمغاربة، فقطيعُ الأغنام أنهك نصفه دون تعويض وبات أقرب إلى «الانقراض»، وبعدَ عقد ونصف من المخططات والبرامج والدعم الباذخ لكبار الفلاحين، كانت النتيجة أن أصبحت المملكة تستورد اللحوم المجمدة، وتستورد الحليب ومشتقاته، وتستورد الماشية، والمواطنون غير قادرين على شراء الخضار والفاكهة والأسماك وتأمين قفتهم الغذائية، وحتى البيض الذي يعد أكلة الفقراء، تضاعف ثمنه مرتين، دون أن ننسى معاناتهم العام الماضي لشراء أضحية العيد بعدما صارت أغلى من الذهب، ومع كل هذا قدّمت فرنسا للرجل أعلى وسام لديها مكافأة على خدماته الاستثنائية!.

الخلاصة التي يمكن استخلاصها، أن الفشل في تدبير القطاعات الحكومية أصبح مُدِرًا للدخل، ومرشدا للثروة، كما يمكن ترويضه ليصبح نجاحا ينال عنه أصحابه الأوسمة من دول أجنبية!.

خالد البـرحلي

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

سلاح «القوة الناعمة» في حرب الجزائر على المملكة..

هوس «الاستيلاء على ما لله، ولقيصر، وللمغرب»!

أعد الملف - شامة درشول

في يوليوز 2016، ستقوم قائمة الجمهور الجزائري على الفنان المغربي سعد لمجرد، بسبب تقديمه لأغنية «الشمعة» في مهرجان «جرش» الأردني على أنها أغنية من التراث المغربي، ليعود ويستدرك في تغريدة على حسابه على «تويتر» سابقا بالقول: «أغنية الشمعة من الخالدات للفنان الجزائري الراحل كمال المسعودي.. أغنيها في حفلاتي لأنني أعشقها. تحيّة لمغربنا العربي».

استمر الجدل بين الجمهور حتى بعد إقرار سعد لمجرد أنها أغنية جزائرية سقطت من قاموسه المغربي سهوا. دافع عنه جمهوره المغربي معتبرا أنه أحيى أغنية جزائرية طالها النسيان وأوصلها إلى العالم، لكن الجمهور الجزائري قابل سَهْو لمجرد بالقول إن «الشمعة» أغنية غير عادية، وهي مرتبطة في الذاكرة الجزائرية بفترة الإرهاب، ومعاناة الشّعب الجزائري في العشرية الدموية.

خَفّت حدة الجدل بعد أسابيع من «الحرب الكلامية» على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، لكن خلف كواليس صناعة القرار في قصر المرادية، كان هناك من دَقّ ناقوس الخطر من أن غياب الرئيس - حينها - عبد العزيز بوتفليقة عن الساحة انعكس سلبا على السياسة الخارجية للجزائر، وبالتالي على حضورها في القارة الإفريقية، لكن في 30 يناير 2017، سيتحول ناقوس الخطر هذا إلى هوسٍ جزائري تجاه المغرب الذي أعلن عودته إلى الاتحاد الإفريقي، وستجد الجزائر نفسها مجبرة على مجابهة منافس مُحَمّل بتاريخ عريق، وثقافة لها صيتها عالميا، اسمه «المملكة المغربية».

جزائر تبون.. وخداع التاريخ

لن يتأخر النظام الجزائري كثيرا في تعلم «درس سعد لمجرد المغربي»، فالجزائر التي قال عنها الزعيم الإفريقي أميلكال كابرال سنة 1968 «إذا كانت مَكّة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيين، فالجزائر قبلة الأحرار والثوار»، وجعلت شعار «بلد المليون شهيد» محور سياستها الخارجية في جزائر ما بعد الاستقلال، وحولت دعم الحركات التحررية إلى إيديولوجية مُربحة ولو على حساب «بلد شقيق» اسمه المغرب، ستصطدم بواقع أن نفوذ الجزائر التي وصفها الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربية في الخارجية الجزائرية بأنها «صحراوية وساحلية»، هي كذلك جغرافيا فقط. وفي المنظمات الإفريقية، أما في الواقع فالمغرب «سَلب قلب إفريقيا».

في الـ 12 فبراير من سنة 2020، ومن العاصمة الإثيوبية، أديس بابا، أعلن الرئيس عبد المجيد تبون عن إطلاق الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي والتضامن والتنمية، للإحالة على أنها وكالة جزائرية تخاطب العالم، لكن من قلب إفريقيا، في محاولة مستميتة من أجل استدراك تداعيات العشرية السوداء على السياسة الخارجية للجزائر، والتي اعتمدت «عسكرة الأمن» فلسفتها، إضافة إلى غياب الرئيس المريض حينها، عبد العزيز بوتفليقة عن إفريقيا، ومحاولته توظيف الأمن، ومحاربة الإرهاب في نيل الرضا الأمريكي، إضافة إلى ما خلفه غيابه في السنوات الأخيرة من حكمه عن المشهد السياسي، وهو ما أضر بتواجد الجزائر دوليا، وأضعفها إفريقيا بقوة.

تتكون الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي والتضامن والتنمية التي أطلقها عبد المجيد تبون بتاريخ 12 فبراير من سنة 2020، من مجلس التوجيه، والذي يرأسه مدير ديوان رئاسة الجمهورية، ومن أعضاء دائمين هم: وزير الشؤون الخارجية، وزير الداخلية، وزير المالية، والأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، وهو ما يجعلها «وكالة فوق العادة».

أجرى موقع «الجزيرة نت» القطري حوارا مع عدد من الفاعلين الجزائريين للتعليق على هذا الحدث، وكان من بين المتحدثين سليم قلالة، أستاذ الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي بجامعة الجزائر، والذي قال فيه «المبادرة الجديدة تخرج عن الدور التقليدي الذي لعبته الجزائر في القارة والذي اعتمد على التعاون الأمني، إلى دور آخر تحاول الجزائر من خلاله التشبه بدور الصين في الدول الآسيوية من خلال اعتماد القوة الناعمة في تعاونها الدولي».

وأضاف «هناك تنافس قوي بين أميركا، والصين، والاتحاد الأوروبي في القارة الإفريقية، بل إن تركيا جعلت في استراتيجيتها الخارجية القرن الحالي، قرنا إفريقيًا للدبلوماسية التركية، لكن الجزائر بعمقها الاستراتيجي الإفريقي لها مؤهلات التواجد والتأثير وصنع القرار بشكل تكاملي».

وأنهى تصريحه بالقول: «ثقافيا، يمكن للجزائر توظيف القوة الناعمة الدينية المتمثلة في المذهب المالكي المعتدل كمرجعية دينية فاعلة، ومؤثرة، ناهيك عن كون البلد يحوي زوايا ومرجعيات روحية فعّالة، حيث لها مريدون في مراكز صنع القرار الإفريقي مثل الزاوية التيجانية، والقادرية، والبلقايدية، وغيرها».

الأستاذ الجامعي سليم قلالة كان يعرف أن الرأي الجزائري لا يكفي ليتسلح به قصر المرادية ثقافيا لجذب قلب شعوب إفريقيا، وتعزيز تواجده الاقتصادي والتجاري إفريقيا، لذلك الجزائر تريد الكسكس المغاربي جزائريا فقط، والزليج المغربي جزائريًا، والموسيقى المغربية جزائرية، والمطبخ المغربي جزائريا، والصالون المغربي جزائريا، والزربية المغربية جزائرية، والزعفران المغربي جزائريا، و«اللايف ستايل» المغربي جزائريا، والصوفية المغربية جزائرية، والأولياء الصالحون المغاربة جزائريين، بل لو استدعى الأمر أن تُحَوّل سعد لمجرد إلى منتوج جزائري فهي لن تتردد في الأمر، لأن هذه حرب، والحرب خدعة، ولو لزم الأمر، في نظر جزائر تبون وشنقريحة، خداع التاريخ نفسه.

الكركرات وبداية «حرب الهوس» على المغرب

في شهر أكتوبر سنة 2020، نشرت مؤسسة العلوم والسياسة في برلين مقالا تحليليا بعنوان «سباق مغاربي على إفريقيا جنوب الصحراء» لصاحبته إيزابيليه فيرينفليس، حذرت فيه من أن الجزائر عاجزة عن منافسة المغرب إفريقيا رغم الماضي الجزائري في إفريقيا بسبب «قوته الناعمة»، وهو ما يفسر لماذا اختلقت الجزائر أزمة الكركرات في نوفمبر 2020.

جاء في المقال «سبق المغرب كلا من الجزائر وتونس في التوجه إلى إفريقيا.. الاهتمام بإفريقيا بدأ في عهد الراحل الحسن الثاني، غير أن ابنه محمد السادس جعل من السياسة الإفريقية أولوية دعمها بدبلوماسية الزيارات المكثفة، والمشاريع الاستراتيجية. إنه نهج لقوة ناعمة تجمع بين مكونات سياسية، واقتصادية تنموية، ودينية، جعلته يحقق نجاحا كبيرا في السنوات الأخيرة».

وتزيد بالقول: «النجاحات المغربية في العقد الماضي كانت صادمة للجزائر، خصوصا وأن الأخيرة مرت بمسار معاكس، ففي العقود الأولى لاستقلالها سنة 1962 كانت الجزائر تتمتع بمكانة كبيرة في أجزاء واسعة من إفريقيا جنوب الصحراء، اكتسبتها من خلال الدعم اللوجيستي، والعسكري، والمالي لحركات التحرر المناهضة للاستعمار، ومع ذلك لم تستطع بلورة استراتيجية إفريقية تشبه الاستراتيجية المغربية، كما أن احتمالات حدوث ذلك غير جيدة خاصة وأن صناع القرار في الجزائر منشغلين بتحديات الشؤون الداخلية».

> **سبق المغرب كلا من الجزائر وتونس في: التوجه إلى إفريقيا.. الاهتمام بإفريقيا بدأ في: عهد الراحل الحسن الثاني، غير أن ابنه محمد السادس جعل من السياسة الإفريقية أولوية دعمها بدبلوماسية الزيارات المكثفة، والمشاريع الاستراتيجية. إنه نهج لقوة ناعمة تجمع بين مكونات سياسية، واقتصادية تنموية، ودينية، جعلته يحقق نجاحا كبيرا في: السنوات الأخيرة**

في هذا الصدد، نشر موقع «دوتشي فيليه» الحكومي الألماني بتاريخ 28 نوفمبر 2020، تقريرا بعنوان «الكركرات مفتاح لفهم التنافس المغربي الجزائري في إفريقيا»، جاء فيه: «شَلّ حركة النقل في منطقة الكركرات تسعى من خلاله البوليساريو إلى الضغط على الأمم المتحدة للتعجيل بتنظيم الاستفتاء كسبيل وحيد في نظرها لإنهاء الصراع. لكن الحقيقة أن هذه الخطوة لا يمكن فهمها في سياق التنافس بين القوتين الإقليميتين المغرب والجزائر في إفريقيا. فالجزائر لم تعد تنظر بعين الرضا للدور المتنامي للمغرب من خلال ما يسمى بـ «القوة الناعمة».

ويبدو أن الجزائر الرسمية أخذت بشكل سيء بنصيحة الخبيرة الألمانية إيزابيليه فيرينفليس، ففهمت في قولها: «لم تستطع بلورة استراتيجية إفريقية تشبه الاستراتيجية المغربية»، إن أفضل استراتيجية لصنع القوة الناعمة الجزائرية في مواجهة القوة الناعمة المغربية هو «الاستيلاء على ما لله، ولقيصر، وللمغرب»، وبدل الارتكان إلى صنع قوة ناعمة من أدواتها الخاصة، لم تجد الجزائر طريقا للتغلب على عامل الزمن، والتاريخ الذي يتفوق فيه المغرب على الجزائر من خلال قوة الثقافة المستمدة من تاريخ مغربي عريق، وقوة الدين المستمدة من إمارة المؤمنين، سوى «التشبه باستراتيجية المغرب»، من خلال الاستيلاء على كل ما هو للمغرب، وهو ما يفسر الهوس الجزائري بكل ما هو مغربي، وحملات التيخيس الممنهجة لكل ما تعجز الجزائر عن امتلاكه، وعلى رأسه المؤسسة الملكية.

حرب الجزائر على الزليج المغربي، والقفطان المغربي، والكسكس المغربي، والزوايا والطرق المغربية، والموندیال، وكأس إفريقيا، وغير ذلك، هي مجرد معارك تخفي الحرب الكبيرة التي تخوضها الجزائر ضد المغرب من أجل تدميره كدولة مستقرة، وإشاعة الفوضى فيه حتى يتسنى لها تحقيق طموحها في أن تكون من بين القوى الإقليمية الثلاث إفريقيًا، وهذه الحرب الكبيرة تشن على ثلاث مؤسسات دستورية: المؤسسة الملكية باعتبارها الضامن للأمن السياسي للمغرب، وإمارة المؤمنين التي هي حامي الأمن الروحي للمغاربة داخل وخارج المغرب، كما أن إشعاعها يتجاوز المغرب إلى عمق إفريقيا، إضافة إلى المؤسسة الأمنية المغربية والتي بدورها يتجاوز انشغالها بضمان الأمن القومي للمغرب إلى المساهمة في حماية الأمن الإقليمي، وعيا بأن استقرار المغرب من استقرار بلدان الجوار.

كل هذا يفسر لماذا تُرَكز الحرب الدعائية الجزائرية على الإساءة لملك البلاد محمد السادس، ولماذا تُشيع الأكاذيب حوله، ولماذا تهاجم العاهل المغربي باعتباره رئيس مؤسسة إمارة المؤمنين، ولماذا الجزائر ركزت على تحويل كلمة «مخزن» من مصطلح مؤسساتي عريق إلى سبّة، ومحاولة تمييعه إلى «شتيمة»، وأيضا يفسر السر وراء حملات التشهير الممنهجة ضد المؤسسات الأمنية ورؤساء أجهزتها مثل عبد اللطيف حموشي، وياسين المنصوري، والسر كذلك وراء حملات تبخيس قوة المغرب أمنيا في التصدي للإرهاب، ولأعمال الحركات الإرهابية القادمة من قلب الجزائر. من هنا يمكن التوقف طويلا عند مفهوم» القوة الناعمة». ولماذا تُعتبر سلاحا تُخاض به حرب «ضَرُوس» بين المغرب والجزائر؟

> **بدل الارتكان إلى صنع قوة ناعمة من أدواتها الخاصة، لم تجد الجزائر طريقا للتغلب على عامل الزمن، والتاريخ الذي: يتفوق فيه المغرب عليها من خلال قوة الثقافة المستمدة من تاريخ مغربي عريق، وقوة الدين المستمدة من إمارة المؤمنين، سوى «التشبه باستراتيجية المغرب»، من خلال الاستيلاء على كل ما هو للمغرب**

قصّة مفهوم القوة الناعمة

في الـ 26 من دجنبر 1989، انهار جدار برلين الذي كان رمزا للحرب الباردة، وتقسيم ألمانيا، شهورا بعدها، وبالضبط في خريف سنة 1990. وفي العدد الثمانين من مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، سيظهر ولأول مرة مصطلح القوة الناعمة، وذلك من خلال مقال لمدير مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفرد الأستاذ جوزيف ناي، بعنوان «Soft Power». استهله الكاتب كما يلي: «الحرب الباردة انتهت والأمريكيون يحاولون فهم مكانتهم في عالم يخلو من التهديد السوفييتي». وبعد عتاب على الجو السائد بين الشعب الأمريكي من أن الولايات المتحدة في حالة سيئة، وعليها أن ترنو إلى العزلة، وتبتعد عن الالتزامات الدولية، قال جوزيف ناي «الآن

حاول النظام الجزائري تقليد طقوس صلاة الأعياد الدينية كما يداوم على ذلك ملوك المغرب منذ قرون، غير أن الصورة أظهرت لباسا هجينا لأعضاء الحكومة الجزائرية بين اللباس المغربي والتركي العثماني والغربي دون أن تعكس الصورة أي هوية للباس جزائري.

وحالة الاتحاد السوفييتي تسوء، واليابان تستنهض قوتها، وهناك نظريات مضللة عن تراجع قوة أمريكا، وتشبيهات غير لائقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في أواخر القرن التاسع عشر صرفت انتباهنا بعيدا عن القضية الحقيقية وهي: كيف تتغير القوة في سياسات العالم».

بعد هذا المقال، سينتشر مصطلح Soft Power انتشار النار في الهشيم بالعالم، لدرجة أن فرقة الروك البريطانية «Ladyton» اختارتها لتكون عنوانا لواحدة من أغانيها في ألبومها الجديد. وفي الـ 26 من دجنبر 1991، سينهار الاتحاد السوفييتي رسميا، وستصبح أمريكا القائد الوحيد للعالم.

في فبراير 2006، سينشُر جوزيف ناي مقالة جديدة بعنوان «فكر ثانية: القوة الناعمة» في محاولة للرد على سؤال استهل به مقالته وهو: «ما هي القوة الناعمة بالضبط وما فائدة التعامل معها في تحديات اليوم؟».

كان جوزيف ناي يُلمح إلى أن القوة الناعمة ليست وليدة مقالته المنشورة سنة 1990، ولا منتوجا أمريكيا، فالمفهوم موجود بأسماء مختلفة في قاموس العلاقات الدولية، وما يمكن اعتباره مولودا أمريكيا خالصا، هو المصطلح نفسه، أما مفهوم توظيف قوة الثقافة من أجل جذب العدو بدون استعمال السلاح، وجعله مُعجبا بك قصد تحويله إلى صديق، أو حتى حليف، لم يكن وليد نهاية الحرب الباردة، ولا نتاجا أمريكيا خالصا.

وبعيدا عن الغوص في تاريخ القوة الناعمة قبل أن يظهر كمفهوم أمريكي اسمه الـ«Soft Power» أعاد جوزيف ناي التعريف بالقوة الناعمة في 2006، سنتين بعد انتشار مصطلح حديث ابتكره هو نفسه اسمه الـ «Smart Power» أو القوة الذكية، ويُعرفها جوزيف ناي على أنها الجمع بين القوة الناعمة، والقوة الصلبة، أي أن المواجهة العسكرية لا يعني أن تتخلى الدولة عن القوة الناعمة في مخاطبة شعوب هذه الدولة لعلها تكون حليفا ضد صانع القرار في بلدها الأم.

يقول جوزيف ناي في مقالته «Soft Power: Think Again» القوة هي القدرة على تغيير سلوك الآخرين للحصول على ما تريد، هناك أساسا ثلاث طرق لفعل ذلك: الإكراه (العصا)، والمدفوعات (الجزرة)، والجذب (القوة الناعمة)»، وسيترسل قائلا: «تأتي القوة الناعمة لدولة ما من ثلاثة موارد: ثقافتها (في الأماكن التي تجذب الآخرين)، وقيمها السياسية (عندما ترتقي إليها في الداخل والخارج)، وسياستها الخارجية (عندما يُنظر إليها على أنها شرعية ولها سلطة أخلاقية). لنأخذ إيران على سبيل المثال، الموسيقى ومقاطع الفيديو الغربية هي لعنة على حكم الملالي، لكنها جذابة للعديد من جيل الشباب الذين تنقل إليهم أفكار الحرية والاختيار. تُنتج الثقافة الأمريكية قوة ناعمة بين بعض الإيرانيين، وليس البعض الآخر».

وفي نفس المقال، يتعمد جوزيف ناي الرد على منتقدي القوة الناعمة، والمناصرين للقوة الصلبة، أي المواجهة العسكرية، أو بالعقوبات الاقتصادية بتخصيص فقرة من المقال تحت عنوان: «القوة الناعمة أكثر إنسانية من القوة الصلبة»، جاء فيها «في مقال حديث عن خيارات التعامل مع إيران، يشير بيتر بروكس من مؤسسة التراث إلى خيارات القوة الناعمة مثل العقوبات الاقتصادية. ولكن لا يوجد شيء ناعم في العقوبات إذا كنت على الطرف المتلقي لها. فهي تهدف بوضوح إلى الإكراه وبالتالي فهي شكل من أشكال القوة الصلبة. يمكن تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة صلبة أو ناعمة، ويمكنك إكراه البلدان بالعقوبات أو مغازلتها بالثروة».

ويتمسك جوزيف ناي بقوة القوة الناعمة مقابل القوة الصلبة، ويقول «ليست وصفة أخلاقية. هي مثل أي شكل من أشكال السلطة، يمكن استخدامها للخير أو الشر. إذا أردتُ سرقة أموالك، يمكنني تهديدك بمسدس، أو يمكنني الاحتيال عليك بمخطط للثراء السريع تستثمر فيه، أو يمكنني إقناعك بتسليم عقارك كجزء من رحلة روحي. الطريقة الثالثة هي من خلال القوة الناعمة، لكن النتيجة لا تزال سرقة».

كتب جوزيف ناي هذا المقال سنة 2006، وفي سبتمبر 2024، وعلى بعد خطوات من الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وجه جوزيف ناي، رسالة إلى الرئيس المحتمل تحت عنوان «استثمر في القوة الناعمة» نشرها في مجلة فورين بوليسي الأمريكية استهلها كما يلي: «إلى السيد(ة) الرئيس/الرئيسة المحترم/ة، «بصفتكم رئيسًا/رئيسة، ستحتاجون إلى الاستثمار في القوة الناعمة للولايات المتحدة، وهي القدرة على الحصول على ما نريد من خلال الجذب بدلًا من الإكراه أو الدفع. عندما نشرتُ لأول مرة مقالًا عن القوة الناعمة في مجلة «فورين بوليسي» عام 1990، كان المفهوم جديدًا، لكن السلوك قديم قِدم التاريخ البشري. في حين أن القوة الصلبة للإكراه تسود عادةً على المدى القصير، فإن القوة الناعمة ضرورية للنجاح طويل الأمد للسياسة الخارجية. كما يُزعم أن تاليران، وزير خارجية نابليون، قال: إنك يا سيدي تستطيع أن تفعل برأس حربة البنادق أي شيء، ما عدا أن تجلس عليها».

بدا جوزيف ناي متخوفا من شعار «أمريكا أولا»، وعودة أجواء الشعور بأن واشنطن ليست في حالة جيدة، وأن عليها التخلي عن العالم والاهتمام بنفسها، التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة، وكتب مذكرا الرئيس الـ47 القادم قائلا: «القوة الناعمة هي الوجه الآخر للعملة. إنها مضاعِف للقوة. عندما تكون جذابًا، يُمكِنك الاقتصاد في استخدام العصا والجزرة. فقد تم الحفاظ على الإمبراطورية الرومانية من خلال جيشها، ولكن أيضًا من خلال جاذبية الثقافة الرومانية. انتصرت الولايات المتحدة في الحرب الباردة بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية، ولكن أيضًا من خلال جاذبية أفكارها وقيمها. كما قال الباحث النرويجي غير لوندستاد، انقسمت أوروبا في الحرب الباردة إلى إمبراطورية سوفيتية وأخرى أمريكية، لكن الإمبراطورية الأمريكية كانت «إمبراطورية بالدعوة»، بينما كان على السوفييت غزو المجر وتشيكوسلوفاكيا للحفاظ على امبراطوريتهم».

وفي ختام الرسالة، حذر جوزيف ناي من أن الصين تُظهر إيمانا شديدا بالقوة الناعمة كسلاح نحو التوسع في العالم، وكذلك روسيا، في الوقت الذي تميل فيه أمريكا الرئيس الـ47 إلى الانعزالية، والقوة الاقتصادية الصلبة، إذ كتب يقول «اليوم، تمتلك روسيا قوة ناعمة ضئيلة للغاية، لا سيما بعد غزوها لأوكرانيا، لكن الصين تستثمر بكثافة في قوتها الناعمة، وكما وصفتُ في مذكراتي، «حياة في القرن الأمريكي». طورتْ المصطلح كمفهوم تحليلي لإكمال وصفي لقوة الولايات المتحدة، التي اعتقد الكثيرون أنها في انحدار. لم أتخيل قط أنه في عام 2007، سيقول الرئيس هو جين تاو في المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني إن على الصين أن تزيد استثمارها في القوة الناعمة. وتحقيقًا لهذه الغاية، أنفقت الصين عشرات المليارات من الدولارات على معاهد كونفوشيوس وبرنامج مساعدات «الجزام والطريق»، بالإضافة إلى البث والاتصالات الدولية».

> **المفاجأة أنه في الوقت الذي حافظ فيه المغرب على ترتيبه الثالث إفريقيا، والـ 50 عالميا، تراجعت فيه الجزائر عالميا من الرتبة الـ 73، إلى الـ 78، وبالتالي فقدت ترتيبها الرابع إفريقيًا لصالح نيجيريا، واحتلت هي الترتيب الخامس، ليُطرح تساؤل كبير لن تقدر الجزائر الحالية على طرحه على نفسها وهو: «لماذا تراجعت الجزائر إفريقيًا، وعالميًا، بهذا الشكل الكبير مقابل المغرب، رغم كل الأموال التي تصرفها للقضاء على سمعة المغرب الدولية، ورغم الحرب الدعائية الشرسة التي تخوضها «جزائر العسكر» ضد المملكة المغربية؟».**

في 20 فبراير 2025، ستتحقق نبوءة جوزيف ناي بخطر احتمال انتقال القوة من الغرب إلى الشرق، وستعلن وكالة «براند فينانس» عن إزاحة الصين للمملكة المتحدة من الرتبة الثانية، واقترابها من الرتبة الأولى التي تصدرتها أمريكا لعقود.

يرفض جوزيف ناي كل ادعاء بالقدرة على قياس القوة الناعمة، وهو ما يضرب عمل وكالات دولية تحاول قياس القوة الناعمة بطريقة علمية، مثل وكالة «براند فينانس»، وفي حين يصنف ناي القوة الناعمة حسب ثلاث مستويات: «الثقافة، القيم السياسية، والسياسات الخارجية»، تفضل الوكالة اعتماد استطلاعات الرأي في قياس مؤشرات مثل ريادة الأعمال، القدرة على التأثير، السمعة، والتعليم، وحرية التعبير، وحقوق المرأة، والأقليات، والنوع، والأمن، ومحاربة الإرهاب، والثقافة، والترفيه، والرياضة، والسياحة، وغيرها، في تصنيف الدول حسب مؤشر القوة الناعمة.

المغرب الثالث إفريقيا.. والجزائر تسقط إلى الترتيب الخامس

سنة 2024، نشرت وكالة «براند فينانس» والتي تتخذ من لندن مقرا لها، وتأسست سنة 1996، أي ست سنوات بعد مقال جوزيف ناي حول القوة الناعمة، تصنيفا لـ 173 دولة من حيث مؤشر القوة الناعمة، إذ جاءت عشر دول إفريقية من بين أفضل دول العالم الخمسين، حيث احتل المغرب الترتيب الخمسين عالميا، والثالث إفريقيا بـ 40,6 نقطة في حين احتلت الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا، والثالثة والسبعين عالميا بـ 36,8 نقطة.

في 14 من فبراير 2025، كان عبد المجيد تبون، ومن أديس بابا مرة أخرى، ينتشي بحصول مرشحة الجزائر على منصب نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، مُعلنا إنشاء ما سماها «وكالة التنقيط الإفريقية»، وسيخاطب الزعماء الأفارقة الحاضرين بالقول: «ستكون الجزائر مناضلا وأخًا لإفريقيا»، وسيضيف «إفريقيا هي المستقبل، والعالم يعرف ذلك».

بدت الجزائر منتشية بفوزها بالكرسي الإفريقي، مقابل منافسها المغربي، إثر انسحاب المرشحة المصرية، لكن أياما قليلة بعد هذا التاريخ، وبالضبط في الـ 20 من فبراير، ستعلن وكالة «براند فينانس» عن نتائج تصنيف الدول حسب مؤشر القوة الناعمة لسنة 2025، والمفاجأة أنه في الوقت الذي حافظ فيه المغرب على ترتيبه الثالث إفريقيا، والـ 50 عالميا، تراجعت فيه الجزائر عالميا من الرتبة الـ 73، إلى الـ 78، وبالتالي فقدت ترتيبها الرابع إفريقيًا لصالح نيجيريا، واحتلت هي الترتيب الخامس، ليُطرح تساؤل كبير لن تقدر الجزائر الحالية على طرحه على نفسها وهو: «لماذا تراجعت الجزائر إفريقيًا، وعالميًا، بهذا الشكل الكبير مقابل المغرب، رغم كل الأموال التي تصرفها للقضاء على سمعة المغرب الدولية، ورغم الحرب الدعائية الشرسة التي تخوضها «جزائر العسكر» ضد المملكة المغربية؟».

باستحضار كيف يقسم جوزيف ناي القوة الناعمة إلى ثلاث مستويات، وهي العلاقات الخارجية، والثقافة، والقيم السياسية، سنفهم سر تفوق المغرب على الجزائر

طقوس المناسبات الدينية التي يداوم عليها ملوك المغرب منذ قرون تعد من العادات والتقاليد التي ترتبط بالأمن الروحي للمغاربة ومن أسس إمارة المؤمنين.

إفريقيا، وعالميا، على مستوى القوة الناعمة رغم الحضور الثقيل للجزائر في المؤسسات الإفريقية.

ضربة ملك

يقول جوزيف ناي في مقال «استثمر في القوة الناعمة»: «أوروبا تعتمد بشكل مبالغ فيه على القوة الناعمة، والولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل مبالغ فيه على القوة الصلبة.

عبارة روبرت كاغان الذكية بأن الأمريكيين من المريخ والأوروبيين من الزهرة هي مُبالغة، لكنها تحتوي على نواة من الحقيقة. استخدمت أوروبا بنجاح جاذبية اندماجها السياسي والاقتصادي الناجح للحصول على النتائج التي تريدها، وغالبًا ما تصرفت الولايات المتحدة كما لو أن تفوقها العسكري يمكن أن يحل جميع المشاكل. لكن من الخطأ الاعتماد على القوة الصلبة أو الناعمة وحدها. القدرة على الجمع بينهما بفعالية يمكن أن يُطلق عليها اسم «القوة الذكية». خلال الحرب الباردة، استخدم الغرب القوة الصلبة لردع العدوان السوفيتي، بينما استخدم أيضًا القوة الناعمة لتقويض الإيمان بالشيوعية خلف الستار الحديدي. كانت تلك قوة ذكية. ولكي تكون ذكيًا اليوم، يجب على أوروبا أن تستثمر أكثر في مواردها من القوة الصلبة، ويجب على الولايات المتحدة أن تولي المزيد من الاهتمام لقوتها الناعمة».

إذا أسقطنا هذا النموذج على المغرب والجزائر، سيتبين أن المغرب يستخدم القوة الذكية، وليس فقط الناعمة، ولا حتى الصلبة، أي أنه يزاوج بين القوتين، وظهر هذا جليا حين تصدى لمحاولة الجزائر عزله إفريقيًا في أزمة الكركرات، فجابهها المغرب بالتدخل العسكري تحت إشراف المينورسو، وأيضا أعطى الملك محمد السادس تعليماته بتشييد مسجد الكركرات. «لقد كانت ضربة ملك».

إذا كان الرئيس الجزائري هواري بومدين جعل من الهجوم على الملك الحسن الثاني عقيدة سياسية تتماهى مع الظروف الجيوسياسية وقتها، ومع إيديولوجية الجزائر في دعم حركات التحرير ضد الاستعمار، بما فيها الثورات والانقلابات ضد الأنظمة القائمة تماشيا مع الروح الناصرية، والثورة على الملكيات، وإذا كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تجنب إغضاب المؤسسة العسكرية الغارقة في دماء العشرية السوداء بالضرب في البلد الذي ولد فيه وهو المغرب، فإن جزائر تبون وشنقريحة تظل وفيّة لإيديولوجيا الأنظمة العسكرية المناهضة لأنظمة الحكم التقليدية خاصة ذات التاريخ العريق في الحكم مثل المغرب.

مقارنةٌ بسيطة بين نظام الحكم في الجزائر ونظام الحكم في المغرب ستُظهر الاختلاف الجذري بين النظامين، ففي الوقت الذي ينتهي فيه ذكر الرئيس الجزائري بقدوم آخر جديد، حيث اختفى اسم بوتفليقة من القاموس اللغوي بعد تولي عبد المجيد تبون الحكم، نجد أنه في المغرب يذكر إسم الملك الحسن الثاني في عهد الملك محمد السادس، كما يذكر جده السلطان محمد الخامس، كما يُذكر السلاطين السابقون، وتُروى سيرهم في دروس التاريخ بعيوبها، ومحاسنها، وبدون عقدة تذكر، لأن هناك ما يبعث على الشعور بالاستقرار وهو أن استمرار الحكم يتم في دائرة النظام الملكي الضامن الأول للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل وحتى النفسي، في «المملكة المغربية».

> **يتبين أن المغرب يستخدم القوة الذكية، وليس فقط الناعمة، ولا حتى الصلبة، أي أنه يزاوج بين القوتين، وظهر هذا جليا حين تصدى لمحاولة الجزائر عزله إفريقيًا في أزمة الكركرات، فجابهها المغرب بالتدخل العسكري تحت إشراف المينورسو**

حين يلقي ملك البلاد خطابا يتحدث فيه عن الأسرة مثلا، أو عن الأمازيغية، أو عن الدين، فإنه يُجسد ما تمثله الملكية في نظام الحكم في المغرب باعتبارها ملكية تستمد قوتها من الدستور، وتشرف على تأطير الحياة في المغرب، بدءا من الأسرة، وليس انتهاء بالقضية الوطنية الأولى للمغرب وهي سيادة المملكة على صحرائها، وفي الوقت الذي تحولت فيه الجزائر إلى نظام اشتراكي عسكري، واجه النظام الملكي محاولات إسقاط الحكم فيه، وحين اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، كانت الملكية في المغرب تحمي الاستقرار السياسي في البلاد، وحين حَلّ موعد الرحيل لم يتردد الحسن الثاني في «المُصالحة» مع المعارضة الاشتراكية

ضمانا لاستمرار النظام الملكي في المغرب كضامن لاستقراره، وحين حان موعد صعود الإسلام السياسي إلى الحكم قابله الملك محمد السادس باحترام نتائج الانتخابات، وسمح بعشر سنوات من «الحكم الإسلامي» عكس الجزائر العسكرية، والتي قابلت نتائج أول انتخابات ديمقراطية نزيهة على أرضها أسفرت عن صعود الإسلام السياسي إلى الحكم، بمأساة العشرية السوداء الدموية.

تُعادي جزائر العسكر النظام الملكي في المغرب ليس إيمانا بالحكم الجمهوري، ولا إخلاصا للفكر الناصري المُناهض للملكيات، بل لأنها تعرف أن النظام الملكي مرن، ممتص للهزات، والحامي الأول للاستقرار في الدولة المغربية، وهو ما لم تجد معه الجزائر سوى الهجوم على الملك محمد السادس كرمز للمؤسسة الملكية عبر حملات تشويه ممولة عبر الصحافة الجزائرية والأجنبية، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي.

إمارة الأمن الروحي

يهاجم الإعلام الجزائري الملك محمد السادس، من خلال مئاشير وفيديوهات ومقالات وتقارير وبرامج تلفزيونية باعتباره حامل لقب أمير المؤمنين، والهدف هو إضعاف مؤسسة إمارة المؤمنين، الضامن الأول للأمن الروحي للمغاربة، والجسر الأكبر الذي يصل المغرب بعمقه في إفريقيا. هذا هو الهدف التي تطمح إليه الجزائر من خلال حملاتها التي تعاظمت منذ سنة 2020.

تفتقد الجزائر إلى مؤسسة إمارة المؤمنين مما يجعل اعتمادها على النظام العسكري «الفارغ»، بحكم الواقع، من المرجعية الروحية كنظام حُكمٍ نقطة ضعف في أمنها القومي، وفي استقرار البلاد، بل هي حتى لا تملك ما تملكه مصر الناصرية وهو جامع الأزهر، ولم تؤسس لولاية الفقيه الموازي للحكم المدني في إيران.

كتب سليم حميات، الأستاذ الباحث بمعهد الدراسات الإفريقية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط، في تقرير نشر تحت عنوان: «القوة الناعمة الدينية للمغرب في إفريقيا»، نشرته مؤسسة MIPA على موقعها: «من بين 70 صلاة جمعة مُجدولة في جدول الأعمال الملكي الرسمي بين عامي 2014 و2016، أقيمت 13 صلاة في بلدان إفريقية، بما في ذلك السنغال ومالي والغابون ونيجيريا»، ويضيف «من خلال الديناميكية النشطة لإمارة المؤمنين، حَرص الملك باستمرار على توزيع آلاف النسخ من القرآن الكريم، التي طبعتها «مؤسسة محمد السادس لنشر القرآن الكريم»، على العديد من المساجد في هذه البلدان. علاوة على ذلك، وخلال زياراته لبعض البلدان الأفريقية بين عامي 2013 و2014، حرص الملك على لقاء عدد من الزعماء الدينيين وشيوخ الصوفية، الذين يتمتعون بنفوذ بَعيدِ المدى في هذه البلدان، وخاصة في السنغال وكوت ديفوار والغابون. وفي هذا الصدد، استقبل الملك شيوخ وقادة روحيين لجميع عائلات التيجانية الصوفية بالإضافة إلى ممثلي المدارس الصوفية الأخرى، وخاصة القادرية والمريدية».

ليس اعتباطا أن تتذكر «الجزائر العسكرية» ماضيها الصوفي، ولا صُدفةً أن تلهث خلف الزوايا، والطرق، وتُنَقِّبَ عن أعضائها الذين لديهم نفوذ، أو دور في المجتمع الدولي، والإفريقي خاصة، وهذا ما أوضحته بِدُون لُبسٍ الصحافية الجزائرية المُستقلة زهرة رحموني في مقالتها «دبلوماسية المسجد» المنشور على موقع «إفريقيا البلد» شهر شتنبر 2024، إذ تقول: «في حفل مهيب صباح يوم 25 فبراير، وصل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى شرق الجزائر العاصمة، حيث شق موكبه طريقه عبر العاصمة التلالية حتى وصل إلى توقف أمام الجامع الكبير بالجزائر، ترجل تبون، مرتدياً قشابية من وبر الإبل (معطف تقليدي يُرتدى في المناطق الريفية بالجزائر) على كتفيه، وكشف عن لوحة سوداء وذهبية أمام جسْد من كاميرات التلفزيون المعتمدة، إيذانًا بالافتتاح الرسمي للمشروع الديني الضخم».

تقارن زهرة رحموني بين السياسة الدينية للجزائر في إفريقيا، وتلك المغربية، وتقول: «تحت حكم الملك الحالي، الملك محمد السادس، وَسّع المغرب «دبلوماسية المساجد»، التي تهدف إلى تعزيز الروابط الثقافية ونشر نفوذه عبر وسط وغرب إفريقيا. بدأت الاستراتيجية في وقت مبكر من عام 1964، عندما تبرع الحسن الثاني بالمسجد الكبير في داكار للسنغال. وفي الثمانينيات، زُينت الغابون وموريتانيا أيضًا بمساجد تحمل اسم الحسن الثاني. بل إن مسجد نواكشوط تم تسليمه مع مركز ثقافي مغربي».

> **تفتقد الجزائر إلى مؤسسة إمارة المؤمنين مما يجعل اعتمادها على النظام العسكري «الفارغ»، بحكم الواقع، من المرجعية الروحية كنظام حُكمٍ نقطة ضعف في أمنها القومي، وفي استقرار البلاد**

وتضيف «خلال شهر رمضان من هذا العام، كانت دبلوماسية المساجد المغربية في ذروتها. افتُتح مسجدان من طراز محمد السادس في تتابع سريع: أحدهما في كوناكري في 29 مارس والآخر في أبيدجان في 5 أبريل».

في هذه المناسبة، كان رئيس الوزراء الغيني باه عوري، الذي حضر حفل الافتتاح الكبير في كوناكري نيابة عن الجنرال مامادي دومبويا، وصرح قائلاً: «ليست هذه هي المرة الأولى التي يُساهم فيها المغرب، بمبادرات من الملك في بلدنا عبر البنية التحتية أو التبرعات أو الأنشطة الثقافية الأخرى، التي تُساهم في الروابط الطويلة الأمد بين ذلك الجزء من شمال إفريقيا وهذا الجزء من غرب إفريقيا».

ويضيف باه عوري «تم تمويل المباني الجديدة بالكامل من قبل المغرب ومجهزة بالعديد من وسائل الراحة، بما في ذلك مراكز التسوق والمكتبات. صُنعت الواجهات المزخرفة على أيدي حرفيين تقليديين، أعادوا إنشاء نمط العمارة المغربية، كجزء من جهد يبذله الملك «لتسجيل علامات حضارة وثقافة المغرب في المشهد في غرب إفريقيا».

ونعود إلى مقال زهرة رحموني والذي جاء فيه: «هذه الدبلوماسية الدينية للمغرب تعود إلى ما هو أبعد من بناء المساجد لتشمل مبادرات مثل معهد محمد السادس لتدريب الأئمة، الذي يستقبل طلابًا من مختلف الدول الأفريقية ويُروج لتفسير معتدل للإسلام. تبلغ الطاقة الاستيعابية السنوية للمؤسسة 700 إلى 1000 طالبا. كما تم توقيع اتفاقيات إضافية مع دول مثل السنغال لتدريب أئمتها بشكل حصري تقريبًا»، وتضيف «تدعي السلطات المغربية أنها ترغب في تعزيز الأخوة بين المغرب وشركائها الأفارقة من خلال الاستثمارات الدينية، ذلك، لا يمكن إنكار أن المملكة تستخدم أيضًا قوتها الناعمة لمنع وكبح التطرف من خلال تصدير نسخة «مُروضة» من الدين في كل من المغرب والدول ذات الأغلبية المسلمة في غرب إفريقيا».

ولأنه الشاهد من أهلها، ترى زهرة رحموني أن اعتماد المغرب على الدبلوماسية الدينية في حفظ وجوده إفريقيا هو أحد ثوابت السياسة الخارجية المغربية، وأن المغرب له القدرة على تطويع الزوايا، والطرق، لخدمة المؤسسة الملكية، في الوقت الذي تستقوي الزوايا، والطرق، في الجزائر، على الحاكم نفسه، وتجعله يطلب ودها لدورها في التعبئة من أجل إنجاح مرشحها المختار، وهو ما يفسر لماذا حرص عبد المجيد تبون على زيارة إحدى الزوايا في الجزائر كجزء من حملته الانتخابية نحو الرئاسة، وهو ما جعل زهرة رحموني تلخصه بالقول في مقالها «دبلوماسية المسجد»: «إذا كانت الدبلوماسية الدينية للمغرب جزءًا لا يتجزأ من سياستها الخارجية، فإن السياسة الجزائرية لا تقل عنها سياسيةً، ولكنها تميل إلى أن تكون أكثر انطواءً على الذات».

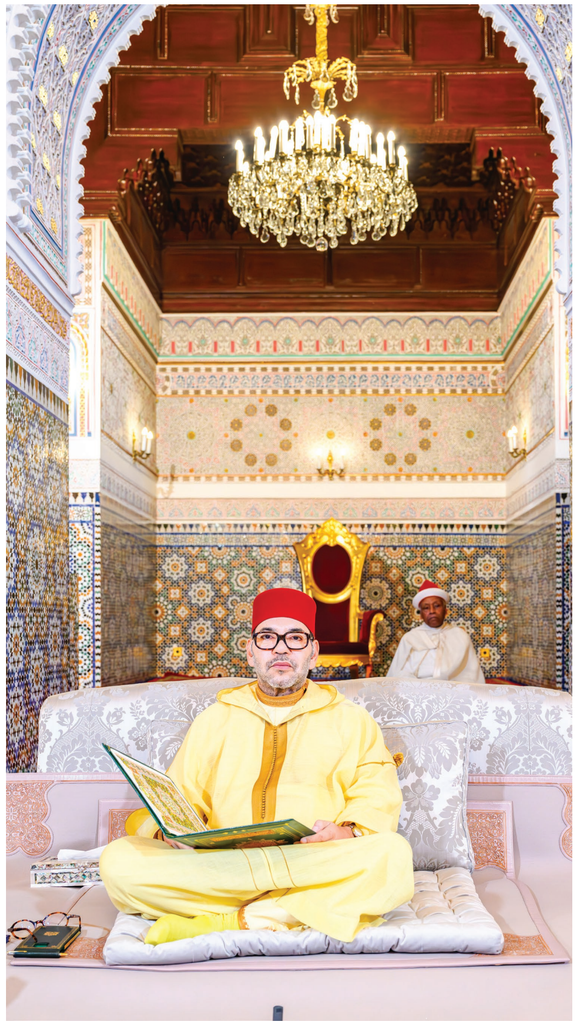

تعتبر الدروس الحسنية شهر رمضان، على باقي دول العالم العربي والإسلامي، بحيث أصبح القصر الملكي بالرباط جامعة رمضانية، يتم دعوة الفقهاء والباحثين لإلقاء دروسهم من خلالها حول قضايا وهموم الأمة الإسلامية ومشاكلها.

ادخلوا المغرب آمنين

منذ أزمة الكركرات في 2020، أثبتت الجزائر أن «أغنية الشمعة» لم تكن مجرد صراع بين جمهور جزائري، وآخر مغربي، على أغنية أخطأ مُطربهم المفضل في توثيقها، بل وصل الهوس الجزائري بالمغرب، والسعي نحو إزاحة المغرب من قلوب شعوب إفريقيا حد عدم التردد في جعل سعد لمجرد نفسه فنانا جزائريا، أملا في الحفاظ على «الاحتكار الأمني المدر للربح على اقتصاد الجزائر ولو على حساب دول الساحل نفسها»، وليس فقط المنطقة المغاربية، لعله يساعد في دحر المغرب، وتحقيق الجزائر حلمها باحتكار زعامة الأمن الإقليمي بُغية إحداث توازن قوى في المنطقة.

يقول الباحث الجزائري سليم شنا في كتابه «الجزائر: من القوة الأيديولوجية إلى الهيمنة الأمنية» أن التوغل الجزائري يعتمد في المؤسسات الإفريقية على رأسها الاتحاد الإفريقي على السياسة الأمنية الجزائرية، لكن هذه السياسة تظل محدودة في المنطقة الساحلية، والمغاربية، وذلك يرجع إلى الأحداث التي شهدتها الحرب الأهلية الجزائرية والتي كانت وراء الاضطرابات السياسية والأمنية في منطقة الساحل، حيث، انطلاقا من الجماعات الإسلامية الجزائرية، تم تشكيل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مما أدى إلى «إقليمية التهديد الإرهابي»، وظهر ما يعرف بـ«الإشكالية الجزائرية»، أي أن ما يُهدد حدود الجزائر هو في واقع الأمر نابع من سياستها الداخلية، وهو ما فرض ضرورة التعاون الأمني الإقليمي».

ويضيف شنة «استثمرت الولايات المتحدة في التعاون الأمني بإفريقيا، وأشرفت على إنشاء «القيادة المشتركة العملياتية»، المعروفة بـ CEMOC. ورغم نجاح الجزائر في إبعاد الرباط من «بلدان الميدان»، وضم النيجر، وموريتانيا، ومالي، والجزائر، لمنع الاعتراف بالمغرب «دولة ساحلية»، وضمان حفاظ الجزائر على الهيمنة الأمنية في الإقليم، ولعب دور المحارب للإرهاب، وليس حاضن الإرهاب، ظلت هذه الهيمنة محدودة للغاية إقليميا بسبب رفض الجزائر للتعاون الأمني الجماعي المعروف بـ «المجتمع الأمني»، وفضلت التعاون الأمني الثنائي، والذي لم يخلّ بدوره من إلقاء المسؤولية خارج الملعب الجزائري، كما في حال العلاقة مع دولة مالي والتي ما فتئت الجزائر تلقي اللوم على الرئاسة المالية أنه السبب في الضرر القادم من الجماعات الإسلامية».

> **رفضُ الجزائر الخضوع لـ «المجتمع الأمني» لحلِ مشاكل الأمن القومي على أرضها، والإقليمي في جوارها، والاشتغال مع المغرب، يفسر بوضوح سر تمويل الحملات الدعائية ضد عبد اللطيف حموشي باعتباره المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني**

وجاء في ورقة بحثية صدرت عن جامعة مصطفى اسطنبولي الجزائرية، للطفي صور بعنوان «دور الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي: نحو نموذج أمني جديد»: «تُصِرُ الجزائر على نهج مُستقل في هندسة استراتيجيتها الأمنية في المنطقة كجزء من نهجها الأمني»، ويضيف أن تخوف الجزائر من فرض دول الغرب على رأسهم فرنسا، وأمريكا، للمغرب كشريك أمني في الحفاظ على الأمن الإقليمي للمنطقة، يدفعها إلى التعصب تجاه المغرب، وهو التعصب النابع من اعتبار الجزائر لمنطقة الساحل «احتكارا أمنيا مُدرا للربح»، حتى لو كان يهدد المنطقة بـ«خطر الدومينو»، أي أن اختلال الأمن في الجزائر، ينشكل خطرا على أمن الدول المجاورة بما فيها المغرب، وهو ما لا تعيره الجزائر أي اهتمام بسبب ما وصفه لطفي صور بـ: «اعتماد الجزائر نهجًا أمنيا مستقلا»، أي نهجًا يقوم على قاعدة «أنا وبعدي الطوفان».

وإن كان لطفي صور عالج هذه النقطة بحذر شديد في ورقته البحثية، فإن الكاتب سليم شنة دافع عن أطروحته بشأن «انطوائية الجزائر أمنيا»، بالقول: «وفقا لكارل دويتش، إنه «مجتمعا أمنيا تعدديا يضم عدة دول يظهر عندما تتقاسم هذه الدول قيما مشتركة، وعندما يوجد تعاطف، وثقة متبادلة، ويُكوِّنسلوكا متوافقا منها، ويمكن التنبؤ به وفقا للتوقعات المتبادلة»، ويواصل شنة قائلا: «لكي تتطور سياسة أمنية إقليمية متماسكة، من الضروري أن يستند النظام الإقليمي إلى هوية جماعية وعلاقات شرعية قوية بين بلدان المنطقة».

رفضُ الجزائر الخضوع لـ «المجتمع الأمني» لحلِ مشاكل الأمن القومي على أرضها، والإقليمي في جوارها، والاشتغال مع المغرب، يفسر بوضوح سر تمويل الحملات الدعائية ضد عبد اللطيف حموشي باعتباره المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، ذلك أن الرجل يحرص في التقاطه صورا مع المدراء الأمنيين بإسبانيا، وألمانيا، وفرنسا، وأمريكا، والإمارات، والسعودية، وقطر، وغيرها، على تمرير الإشارة للمجتمع الدولي إلى انضباط المغرب لـ «المجتمع الأمني»، وإيمانه بالتعاون الأمني المشترك، وليست صورا للتفاخر الشخصي كما تشيع الجزائر ومواليها.

لن يتوقف «العجز الأمني» للجزائر هنا، فالدولة التي اعتمدت في سياسة الهيمنة على دول الساحل على لغة الأمن فقط، وفتحت تداعيات الربيع العربي على الأنظمة المغاربية شهيتها نحو «الهيمنة الأمنية المغاربية» بعد تخلصها من المنافسة الليبية بسقوط نظام معمر القذافي، ونظام زين العابدين بنعلي في تونس، ستصطدم بواقع يقول إنه رغم خروج المغرب من الاتحاد الإفريقي سنة 1984 احتجاجا على قبول انضمام جبهة «البوليساريو» الانفصالية، ورغم تحويل الجزائر للانتماء الإفريقي إلى «علامتها التجارية» في سياستها الخارجية، ورغم كل محاولات الجزائر من أجل التقرب لأمريكا، ومحاولتها استغلال تداعيات أحداث 11 شتنبر 2001 من أجل الترويج لنفسها في عيون أمريكا على أنها «الدركي الأفضل» لحماية أمن إفريقيا وليس المغرب، ظل حضور المملكة في إفريقيا أكثر قوة من الجزائر.

هذا الحضور تأتى بفضل عدم اعتماد المغرب على لغة الأمن فقط، بل اعتمد على «الأمن الإنساني» أيضا، ووظف قوة الثقافة، وقوة الدين، اللتان تؤسسان قلب القوة الناعمة للمغرب، في مخاطبته للشعوب الإفريقية، بل مخاطبة حتى الجماعات المتشددة، والإرهابية نفسها، مما يجعلنا نخلُص إلى أن مقاربة القوة الناعمة الأمنية للجزائر مختلفة جذريا عن تلك التي يعتمدها المغرب، ففي الوقت الذي تقوم المقاربة الجزائرية على تسخير الأمن من أجل ضبط الدين، تعتمد المقاربة المغربية على توظيف الدين من أجل توفير الأمن.

الخطر الناعم يأتي من الصين

صحيح أن الجزائر تراجعت في مؤشر القوة الناعمة إفريقيا وعالميا في تصنيف وكالة «براند فينانس» لسنة 2025، في الوقت الذي حافظ فيه المغرب على مكانته في الترتيب الخمسين عالميا، والثالث إفريقيا، لكن أصدقاء الجزائر يحققون تقدما، فالصين مثلا تحتل الآن الترتيب الثاني، في الوقت الذي حافظت فيه روسيا على ترتيبها السادس عشر عالميا، أما مصر فتقدمت نحو الرتبة 38 وحافظت على الصدارة إفريقيا، وجنوب إفريقيا لا تزال في الرتبة الثانية قاريا، بل صعدت عالميا إلى الرتبة 42، وحتى الحليف الإيراني للجزائر حافظ على الترتيب الـ 62، ولم تتراجع طهران عن ترتيبها رغم الضربات التي تلقتها منذ مقتل رئيسها السابق، إبراهيم

حاول النظام الجزائري توظيف كرة القدم كقوة ناعمة لَبرأ تفوقه وتسويق أنه «قوة رياضية» تعكس مكانة الدولة على المستوى العربي والقاري.

رئيسي، في تحطم طائرته الغامض، وحتى صديق متقلب مثل الإمارات حافظ على الترتيب العاشر عالميا، والأول عربيا، في الوقت الذي تراجع فيه المُنافس التركي درجة واحتل الترتيب الـ 26، فهل هذا يعني أن الجزائر حتى لو كانت مُتأخرة بالمقارنة مع المغرب في مؤشر القوة الناعمة، فإن تواجُدَ أصدقائها وحلفائها في المراتب المتقدمة يضخ في جرابها من القوة الناعمة، قوة؟.

قد يبدو هذا غير ممكن، أو معقدا، أو حتى مُستحيلا، لكن إذا استحضرت زيارة وزيرة الثقافة الفرنسية السيدة رشيدة داتي إلى المغرب بتاريخ فبراير 2025 واستقبالها من قبل وزير الشباب والثقافة والتواصل المغربي بمدينة طرفاية جنوب المغرب في أول زيارة نوعية لعضو في الحكومة الفرنسية للمناطق الجنوبية المغربية بعد إعلان الرئيس إيمانويل ماكرون عن دعمه لموقف المغرب في سيادته الترابية على صحرائه، وتصريحها بأن هذا اللقاء جاء «تجسيدا للعلاقات الثقافية المتينة التي تجمع بين البلدين الشقيقين» باعتبار مناطق الجنوب جسرا للتلاقح الثقافي بين أوروبا، وإفريقيا»، سيتبين أن لا مستحيل مع القوة الناعمة.

الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يصافح أحد الشيوخ المسنين الجزائريين وهو يرتدي اللباس المغربي التقليدي في إحدى المناسبات الدينية

هذا معناه، أنه حين تنتفض المستعمرات الفرنسية الإفريقية القديمة ضد فرنسا ماكرون، وتتململ المستعمرات البريطانية من مكانها رافضة أي ارتباط بالمستعمر القديم، وترى في الولايات المتحدة الأمريكية بلدًا يطالب بالعدالة وهو صانع الظلم، وتطالب بإسقاط عالم وحيد القطب تقوده أمريكا والغرب، وتنتظر بزوغ عالم متعدد الأقطاب، تتقاسم الصين وروسيا جزءا منه مع واشنطن، فإن هذا يعني أن مصالح أمريكا، والدول الغربية الاقتصادية والتجارية

زيارة الوزيرة الفرنسية لقصبة طرفاية المعلمة التاريخية البريطانية التي تم تدشينها في1938، وتفقدها لدار البحر والذي هو أيضا معلمة بريطانية انتقلت فيما بعد إلى الإسبان، قبل أن تمر الوزيرة إلى متحف الكاتب الفرنسي أنطوان دو سانت إكزوبيري صاحب «الأمير الصغير»، ليس سلوكا عشوائيا، بل هو «استنجاد القوة الناعمة الفرنسية بالقوة الناعمة المغربية من أجل المساعدة في إحداث توازن قوى مقابل القوة الناعمة الصينية والروسية التي تتوسع في القارة الإفريقية مهددة تواجد القوة الناعمة الغربية هناك، بزعامة المملكة المتحدة، وفرنسا، وأمريكا.

المغرب حتى لو كان إفريقيًا يتفوق من حيث مؤشر القوة الناعمة على الجزائر باحتلاله الرتبة الثالثة قاريا حسب تصنيف وكالة «براند فينانس»، وحتى لو تراجعت الجزائر إلى الرتبة الخامسة حسب تصنيف نفس الوكالة لسنة 2025، فيجب الانتباه إلى أن مصر والتي تجمعها علاقات دبلوماسية أكثر حميمية مع الجزائر بالمقارنة مع المغرب تتبوأ الرتبة الأولى إفريقيا، وجنوب إفريقيا الخصم اللدود للمغرب تحتل الرتبة الثانية إفريقيا، والصين اللاعب الثقيل في: إفريقيا تحتل الرتبة الثانية عالميا بعد أن أزاحت المملكة المتحدة، وروسيا التي: توغلت في: إفريقيا، وأضعفت التواجد الفرنسي: تحتل الرتبة الـ 16 عالميا.

في إفريقيا مهددة، وحتى قوتها الناعمة مرفوضة، مما يدفع نحو اتجاهين: «الأول، اللجوء إلى القوة الصلبة فقط، أي المواجهة العسكرية، أو التشجيع على الانقلابات والثورات، والعقوبات الاقتصادية، والثاني، الاستنجاد بدول ليست في قوة من توصف بالدول العظمى، لكن وجودها الإفريقي مُرحب به، وقوتها الناعمة يمكن تقبلها».

وهذا ما يحاول الغرب تحقيقه، ويُنافس عليه المغرب كلا من تركيا ومصر، في إفريقيا، والجزائر التي التحقت بالركب حديثا، ومتأخرا. هذا يعني أن المغرب حتى لو كان إفريقيًا يتفوق من حيث مؤشر القوة الناعمة على الجزائر باحتلاله الرتبة الثالثة قاريا حسب تصنيف وكالة «براند فينانس»، وحتى لو تراجعت الجزائر إلى الرتبة الخامسة حسب تصنيف نفس الوكالة لسنة 2025، فيجب الانتباه إلى أن مصر والتي تجمعها علاقات دبلوماسية أكثر حميمية مع الجزائر بالمقارنة مع المغرب تتبوأ الرتبة الأولى إفريقيا، وجنوب إفريقيا الخصم اللدود للمغرب تحتل الرتبة الثانية إفريقيا، والصين اللاعب الثقيل في إفريقيا تحتل الرتبة الثانية عالميا بعد أن أزاحت المملكة المتحدة، وروسيا التي توغلت في إفريقيا، وأضعفت التواجد الفرنسي تحتل الرتبة الـ 16 عالميا.

بمعنى آخر، هذا وضع يفرض على المغرب ضرورة الاستعانة بالقوة الذكية، وعدم الارتكان لقوته الناعمة وحدها، ولا حتى الاكتفاء بتوجيه قوته الناعمة لجلب قلوب شعوب دول الغرب، بل عليه أن ينافس الجزائر على قلب شعوب مصر، وجنوب إفريقيا، والصين، وروسيا، إن أراد إضعاف مركز الثقل في قوة الجزائر الناعمة.

أما الجزائر فكلما عجزت عن منافسة القوة الناعمة المغربية، تطرفت في استخدام القوة الصلبة ضد المغرب، وهو ما يظهر من خلال حرب الدعاية العشواء ضد المملكة، بل أيضا من خلال الدعم العسكري لجبهة «البوليساريو» الانفصالية، واستغلال ماضيها «النضالي» في تأجيج الحركات الثورية ضد دولة مستقرة كالمملكة المغربية، ورفض التعاون الأمني مع المغرب في محاربة الإرهاب، والتغاضي عن الحركات الإرهابية، والمهربين في دول الساحل، وأيضا في قطع الطيران المباشر بين البلدين، والإصرار على إغلاق الحدود البرية، وتوجيه الاتهام للمغرب بتهريب المخدرات، ومحاولة زعزعة استقرار الجزائر، والمساس بما يُغضب المغاربة لأنها رمز استقرار البلاد، واستقرارهم، والمقصود هنا مؤسسات المغرب الدستورية، وبشكل خاص المؤسسة الملكية، وإمارة المؤمنين، والمؤسسة الأمنية، وغيرها من سلوكيات «العسكر»، التي لا تليق بدولة.

فالنظام العسكري الجزائري يصعب عليه أن يستثمر في القوة الناعمة على طريقة جوزيف ناي، وأن يحول الاقتصاد والثقافة، إلى أداة جذب للمغرب دولة وشعبا، وليس إلى أداة حرب ضده دولةً وشعبا، في المقابل على المغرب أن يراهن على القوة الناعمة في رد فعله ضد حرب الجزائر عليه، لأن التاريخ يثبت على الدوام أن الدول الجارة، ومهما طال التوتر، وحتى لو اندلعت الحرب، ترتكن في الأخير لخطاب السلام، والنماء، والرفاهية.

حاورتها: خولة اجعيفري

المصممة الجزائرية/ المغربية نسرين ياحي لـ«الصحيفة»:

في الجزائر كلنا نعرف أن القفطان مغربي محض لكن الحظوة التي حازها دوليا جعلته محط أطماع

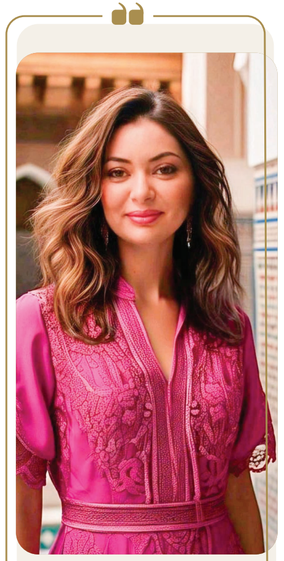

نسرين ياحي
مصممـة أزيـاء

القفطان المغربي، ذلك الكنز الثقافي الذي يحمل في طياته عراقة التاريخ وجمال التراث، هو أكثر من مجرد زي تقليدي، إنه رسالة تحمل بين خيوطها أصالة المغرب وحضارته على مر العصور. تحول القفطان من لباس تقليدي إلى رمز ثقافي يفتخر به المغاربة كجزء من هويتهم. وفي خضم هذه الرحلة العريقة، برزت العديد من المحاولات للسو على هذا الإرث الجماعي للمغاربة، وهو ما يجعل من نقاش أصالة القفطان موضوعًا حساسًا، يتجاوز مجرد الجدل حول الأصول ليغدو معركة ثقافية متواصلة.

من هذا المنطلق، التقت «الصحيفة» المصممة المغربية، نسرين ياحي، ذات الأصول الجزائرية، من أب قبايلي وأم مغربية، والتي تسلط الضوء على تطور القفطان وتحدياته في عصرنا الحديث. ونسرين، بحرفيتها وتجربتها الفريدة، تستعرض لنا تاريخ هذا الزي التراثي الأنيق، وتأثيراته المتواصلة على الهوية المغربية، وتتحدث عن وجهة نظر مغايرة لمحاولات الاستحواذ الثقافي التي تحيط به.

في هذا الحوار، سنكشف عن الأبعاد العميقة للقفطان كقوة ناعمة للمغرب، وكيف تحاول بعض الأطراف استغلاله لصالحها، رغم أن المغرب وحده من يملك أسرار صنعه وأصالته.

● على مدى العقود، شهد القفطان المغربي تطورًا مذهلًا، بوصفه جزءًا لا يتجزأ من الهوية المغربية وتراث المملكة العريق. بصفتك واحدة من المصممات البارزات في هذا المجال، كيف ترين هذا التطور التاريخي للقفطان المغربي؟ وما هي أبرز المحطات التي أسهمت في تشكيل هويته الحالية؟

منذ طفولتنا، نشأنا على أن القفطان يمثل جزءًا أصيلًا من هويتنا المغربية. وقد كانت أميرات القصر الملكي أولى سفيراته، فكن يرتدينه في مختلف المناسبات، سواء داخل المغرب أو خارجه، ما عزز مكانته كرمز للأناقة والتقاليد، وبالعودة إلى أرشيف الصور التاريخية، نجد أن القفطان المخزني كان دائمًا حاضرًا في إطلالاتهن، ما ساهم في ترسيخه في الوجدان المغربي والعالمي.

في حياتنا اليومية، لطالما ارتدى أجدادنا القفطان بمختلف أشكاله، سواء في المناسبات أو حتى كلباس منزلي خفيف لربات البيوت، ما جعله جزءًا طبيعيًا من موروثنا الثقافي، وحتى المغاربة المقيمون في الخارج يحرصون على ارتدائه في أفراحهم، بغض النظر عن طبيعة المناسبة، حيث بات القفطان مرادفًا للبهجة والاحتفال.

أما على مستوى الصناعة، فقد مر القفطان بتحولات جوهرية، ففي البداية، كان يُصنع يدويًا على أيدي الحرفيين المهرة، ثم شهد تطورًا مع دخول الآلات، وهو ما أضفى تحديات جديدة على صناعته، لكنه في الوقت ذاته ساهم في انتشاره عالميًا. ومع ظهور الإنترنت، أصبحت الكثير من العناصر المغربية الأصيلة، ومنها القفطان، تحظى بشهرة واسعة، متجاوزة الحدود الوطنية إلى العالمية.

كما لعب الفنانون والمشاهير دورًا كبيرًا في الترويج للقفطان، إذ يحرصون على ارتدائه في الفعاليات الكبرى لإبراز هويتهم الثقافية، مما أثر حتى على النجوم الأجانب الذين يزورون المملكة، إذ غالبًا ما يطلبون ارتداء القفطان، باعتباره رمزًا للأناقة والفخر.

● أفهم من كلامك، أن القفطان المغربي ليس مجرد لباس تقليدي، بل أصبح رمزًا يعكس الهوية الوطنية والثقافة العريقة للمملكة. برأيك، ما الذي يجعل القفطان أكثر من مجرد قطعة لباس، بل تعبيرًا أصيلًا عن الهوية وتاريخ البلد؟

القفطان متجذر في وجداننا منذ الطفولة كما ذكرت، فما إن فتحنا أعيننا حتى وجدنا أمهاتنا وجداتنا يرتدينه بأشكاله المختلفة، من الجلابة والقميص إلى الجابادور وغيره من الأزياء المغربية الأصيلة، حتى في المناسبات العالمية التي يحتفل بها الأطفال، كأعياد الميلاد. نحن في المغرب لدينا أعياد خاصة يُحتفى فيها باللباس التقليدي، مثل عيد الأضحى وعيد الفطر، حيث يصبح ارتداء القفطان وكأنه عرف اجتماعي متفق عليه أو حنين متوارث يجمعنا جميعًا.

القفطان ليس مجرد زي، بل هو مرآة تعكس أصالة المغرب وتاريخه، فكل بلد عريق يملك لباسًا تقليديًا يميزه، ونحن كمغاربة محظوظون بامتلاكنا هذا الرمز الأنيق لهويتنا وبامتلاكنا تاريخا عريقا، قد لا أرتديه يوميًا رغم كوني مصممة، لكن ما أن أكون خارج البلاد، حتى يصبح ارتداؤه فعلًا تلقائيًا وبديهيًا، أشعر معه وكأنه جزء من كياني، ووسيلتي للتعبير عن انتمائي، لأقول دون كلمات: «أنا مغربية».

● كيف ساهمت المصممات المغربيات في تحديث القفطان دون المساس بأصالته؟

المصممات المغربيات لم يكنّ وحدهن من أسهمن في تحديث القفطان، بل إن النساء البسيطات في المجتمع المغربي كان لهن دور مهم في هذا التحول، فحتى قبل ظهور جيل المصممين، كانت النساء يبتكرن ملابسهن بأنفسهن، تختار كل واحدة منهن الأقمشة التي تناسب ذوقها وتتماشى مع أسلوبها الشخصي، كانت هذه اللمسات الإبداعية تتم بفضل ذوقهن الفطري، دون أن يكنّ مصممات محترفات، ويذهبن إلى سوق الأقمشة، ثم يتوجهن إلى الخياط ليصممن ملابسهن بلمساتهن الخاصة.

ومع ظهور جيل المصممين، الذي شعر بغيرة كبيرة بعد رؤيته للفعاليات العالمية في باريس ولندن، بدأت التظاهرات التي تعزز قيمة القفطان المغربي، رغم أن مثل هذه الفعاليات كانت نادرة، بعد أن حظي المصممون بالاهتمام، استطاعوا تحديث القفطان، بإضفاء لمسات إبداعية عليه، مع الحفاظ على أصالته، ولا يقتصر الإبداع على المصممين المعروفين، بل هناك أيضًا العديد من المصممين المغمورين الذين يبدعون بأيديهم وتظهر أعمالهم بفضل الإنترنت، ليبرز كل مصمم بأسلوبه الفريد.

● هناك جدل حول القفطان، هل ترين أنه لباس مغربي خالص أم جزء من التراث المغاربي بشكل عام؟

في البداية، يجب أن أذكر أنني مصممة ذات أصول جزائرية، فأنا أنتمي إلى عائلة تجمع بين الثقافة الأمازيغية التي أخذتها عن والدي القبايلي من تيزي وزو في الجزائر من جهة والأصالة المغربية عن أمي من جهة أخرى، مما يمنحني فرصة التحدث عن هذا الموضوع بموضوعية تامة.

القفطان، في الأصل، جاء إلينا من الفرس وكان زيًا نبيلًا يرتديه كل من الرجال والنساء، مصممًا من الحرير أو القطيفة، ومع مرور الوقت، أضاف كل بلد لمساته الخاصة، سواء في الجزائر أو تركيا أو غيرها من الدول، فيما اليوم، بات القفطان يرتبط بشكل وثيق بالمغرب، ولا يمكن لأحد في العالم أن ينكر أنه مغربي الأصل في شكله الحالي، فالحرفي المغربي والمصممون والسيدات المغربيات طوروه، ومنحوه شكله الفاخر الذي ترتديه النساء اليوم، وهو ما لا علاقة له باللباس الفارسي أو التركي المختلف كليا عن القفطان المغربي الذي تطور منذ القرن الثالث عشر الميلادي على عهد سلالة المرينيين إلى آن اصبح ما نراه اليوم.

حتى وإن حاول الجزائريون تصميم القفطان، إلا أن النسخة المغربية تظل فريدة بلمساتها الخاصة، بما في ذلك الكاراكو الذي نصنعه في وجدة، كل هذه المنتجات تحمل بصمات ثقافية لا يمكن تحييدها، وأنا أتحدى أي بلد في العالم أن يقدم قفطانًا يشبه القفطان المغربي الأصلي، وعندها سيكون لنا حديث آخر. من خلال تجربتي، أستطيع أن أقول بأنني أستقبل زبائن من الجزائر الذين يطلبون القفطان المغربي تحديدًا، ما يعكس بوضوح مكانة القفطان المغربي في العالم، فهو ليس مجرد زي تقليدي، بل هو موضة عالمية، وقد أصبح مطلوبًا في جميع أنحاء العالم، لكن إذا كنت تريد القفطان المتقن، فالمغرب هو المكان الذي تجد فيه الإتقان الحقيقي، حيث توجد السفيفة والعقاد التي يتم صناعتها وحياكتها بأيدي حرفيين مغاربة بشكل فريد، وحتى أولئك الذين حاولوا تقليده استعانوا بالحرفيين المغاربة وأخذوهم للخارج ليخيطوا لهم هذه القطع.

● هل تعتقدين أن الجدل حول أصل القفطان المغربي ناتج عن نقص في التوثيق أم هو جزء من محاولات الاستحواذ الثقافي من بعض الدول؟

أرى أن الجدل الذي يثيره البعض، تحديدا الجزائريون حول أصل القفطان ليس سوى محاولة للبحث عن سبب لإثارة الفتنة والصراع مع المغرب، نحن، كدول مغاربية، نتشابه كثيرًا من حيث الملامح والخصائص الفيزيولوجية، وإذا وضعت جزائريًا، مغربيًا وتونسيًا جنبًا إلى جنب، لن تتمكن من تحديد الجنسية بسهولة، نحن منفتحون على ثقافات بعضنا البعض، والعكس صحيح، لكن ما يفعله البعض اليوم بخصوص القفطان هو محض جدل

> القفطان، في الأصل، جاء إلينا من الفرس وكان زيًا نبيلًا يرتديه كل من الرجال والنساء، مصممًا من الحرير أو القطيفة، ومع مرور الوقت، أضاف كل بلد لمساته الخاصة، سواء في الجزائر أو تركيا أو غيرها من الدول، فيما اليوم، بات القفطان يرتبط بشكل وثيق بالمغرب، ولا يمكن لأحد في العالم أن ينكر أنه مغربي الأصل في شكله الحالي، فالحرفي المغربي والمصممون والسيدات المغربيات طوروه، ومنحوه شكله الفاخر الذي ترتديه النساء اليوم، وهو ما لا علاقة له باللباس الفارسي أو التركي المختلف كليا عن القفطان المغربي

غير مبرر. لديهم زيهم الخاص مثل الكاراكو الذي يمثل جزءًا من ثقافتهم، فلماذا يصرون على هذه الفوضى حول القفطان المغربي؟ ما يحدث على مواقع التواصل الاجتماعي من محاولات للركوب على هذه الموجة أمر محزن، ويغضبني شخصيا.

● كيف ترين محاولات السطو واتهام المغرب بسرقة القفطان الجزائري؟

منذ أن فتحت عيني على هذا العالم، وأنا أعرف أن القفطان مغربي، لم أره يومًا في الجزائر، وحتى عندما دخلت عالم الخياطة، كان ذلك بفضل والدتي المغربية، عائلتي في الجزائر لم تتحدث أبدًا عن القفطان الجزائري، الجميع هناك يدركون تمامًا أن القفطان مغربي، هذا الجدل بدأ يظهر فقط مؤخرا بعدما اكتسب القفطان المغربي هذه الحظوة، وأعتقد أن هذا أمر رجعي، أي شخص عاقل يدرك تاريخ وثقافة هذا الزي، سواء كان في المغرب أو في أي مكان آخر في العالم، يعرف أنه ينتمي للمغرب.

هذا الصراع المفتعل ازداد مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وظهور «زارعي الفتنة»، إذا كان القفطان جزائريًا حقًا، لماذا نرى أن حوالي 90% من القفاطين التي تباع في الجزائر تأتي من الخارج؟ لماذا لا يتم صنعه في الجزائر؟ لدي معارف يشترون الأقمشة من دبي، ثم تتم خياطة القفاطين في المغرب قبل أن يجري إرسالها إلى الجزائر، إذا كان القفطان جزائريًا، فلماذا كل هذا العناء؟ أنا جزائرية وأقول هذا بوضوح.

● بعدما شهدنا محاولات من دول أخرى لنسب القفطان إليها، ما هي الأدوات التي يجب أن يعتمدها المغرب لحماية القفطان كإرث ثقافي غير مادي؟

الشعب المغربي يتمتع بحس وطني عالٍ وغيرة كبيرة على وطنه، ويقف دائمًا صفًا واحدًا للدفاع عن هويته وثقافته، هذا هو طبيعة المغاربة، أينما كانوا، تجدهم في الصفوف الأمامية في الدفاع عن حقوقهم، وهذه هي حال القفطان أيضًا، يجب أن يتوقف هذا العبث الآن، فالقفطان مغربي حتى إذا حاول البعض نسبه إلى تركيا أو غيرها، فحتى الأتراك أنفسهم يقولون إن القفطان مغربي، في أحد تصميماتي، صنعت قفطانًا وأضفت عليه لمسة جزائرية باستخدام سترة جزائرية، وأسميته «الجيغواز»، ورغم أنني أضفت لمسة جزائرية، قامت الدنيا ولم تقعد، وتساءلوا عن سبب خلط الزيين، لكن الحقيقة أنني جزائرية في الأصل، وأعتبر نفسي مغربية بالكامل، وأصمم القفطان المغربي بكل فخر.

● كيف يمكن لمصممي الأزياء المغاربة تعزيز حضور القفطان عالميًا في مواجهة المنافسة من الأزياء التقليدية الأخرى؟

بالنسبة لتطور القفطان الذي وصلنا إليه الآن، مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، أصبح الجميع يصمم القفطان، لكن القليل فقط من يصمم قفاطين أصيلة محضة وفق معايير محددة ومضبوطة، البعض يعتبر القفطان وكأنه زي «تنكري» يُرتدى في المناسبات، لكن هذا ليس عيبًا، تصنيع القفطان وتطويره والإبداع فيه أمر جيد، لكن دون الإساءة إلى جوهره.

إذا كان المصممون يرغبون في الدفاع عن القفطان المغربي وتعزيز حضوره عالميًا، يجب العودة إلى الجذور والتعاون مع الحرفيين المغاربة، الذين أصبحوا نادرين، بل وصار من الصعب العثور عليهم، هؤلاء الحرفيون، رغم أنهم غير متوفرين على تكوين أكاديمي، يعملون بأجور زهيدة، كما أننا بحاجة

إلى العديد من الأمور لدعم القفطان، من بينها التظاهرات المخصصة لهذا الزي التقليدي في المغرب التي تُظهر عملنا، كما أننا بحاجة إلى مدارس متخصصة في تصميم القفطان، وبالرغم من وجود بعض المعاهد، إلا أنها قليلة وغير كافية، يجب تدريس

الخلفية التاريخية للقفطان، لأنه بكل صراحة أرى أن القفطان «بدا كايأخد العصا بزاف».

- **إلى أي مدى تلعب منصات التواصل الاجتماعي وعروض الأزياء العالمية دورًا في انتشار القفطان؟**

للأسف، توجد تظاهرات قليلة لعرض القفطان. على سبيل المثال، في بلجيكا وهولندا، تم تنظيم فعاليات خاصة بالقفطان، لكن دائمًا ما تكون نفس الوجوه، مما يجعلها تبدو أكثر تجارية، وتهدف فقط إلى جذب الداعمين والحصول على الأموال من المصممين بدلاً من تقديم القفطان بشكل جاد.

المغرب بحاجة إلى تنظيم فعاليات ضخمة ومهمة حول القفطان لرفع قيمته، على غرار ما تفعله الدول الأخرى التي تحاول منافستنا. على سبيل المثال، شعرت بالغيرة عندما قدمت عرضًا في إندونيسيا، حيث كانت دولتهم تدعمهم وتوفر لهم جميع الوسائل اللوجيستية والمادية والبشرية ليظهروا زيهم، في المقابل، نحن نفتقر إلى هذا النوع من الدعم. العروض التي تُنظم في المغرب تكون غالبًا عشوائية وتهدف فقط إلى الحصول على صور للترويج على مواقع التواصل الاجتماعي، بينما المصمم يدفع أموالاً للحصول على تلك الصور، أما بالنسبة لي كمصممة، فإنني أقول إن لديّ عمالًا يجب أن أدفع لهم في نهاية الشهر، ولا يمكن تجاهل ذلك.

- **ما هي التحديات التي تواجه المصممات المغربيات في صناعة القفطان، سواء محليًا أو دوليًا؟**

اليوم، أصبح القفطان يُعتبر زيًا عالميًا، شخصيًا، 99% من زبائني هم من خارج المغرب. التحدي الأكبر يكمن في الحفاظ على لمستنا المغربية، وفي حال تأثرنا بالحروب الدائرة على مواقع التواصل الاجتماعي، قد نفقد هذه اللمسة المغربية الأصيلة. يجب أن نركز على العمل وعلى تقديم مجموعتنا دون التنازل عن بعض المبادئ الأساسية المتعلقة بهذا الزي، لأن البعض أحيانا يتصل ليطلب قفطانًا بسعر 500 درهم فقط.

> **اليوم، أصبح القفطان يُعتبر زيًا عالميًا، شخصيًا، 99% من زبائني هم من خارج المغرب. التحدي الأكبر يكمن في الحفاظ على لمستنا المغربية، وفي حال تأثرنا بالحروب الدائرة على مواقع التواصل الاجتماعي، قد نفقد هذه اللمسة المغربية الأصيلة.**

- **ما رأيكِ في خطوة المغرب إدراج القفطان ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي لليونسكو؟**

صراحة، الجدل حول هذا الموضوع كثير ويجب علينا حماية تراثنا، إذا كانت هذه هي الطريقة المناسبة لحماية القفطان، فأنا أؤيد ذلك بشكل كامل، نحن بحاجة لوضع حد لهذا الصراع الممل والمفتعل، فالقفطان مغربي من القديم والجميع يعرف ذلك، من الأفضل لكل دولة أن تدافع عن تقاليدها الخاصة، ونحن ليست لدينا أي مشكلة في ذلك، إذا كانت الجزائر ترغب في صنع القفطان المغربي في بلدهم، فليصنعوه، لكنه يبقى مغربيًا وهذا لن يغير شيئًا، كما أن الشباكية يمكن أن تُصنع في الجزائر ولكنها تظل مغربية في النهاية.

- **كنتِ أول مصممة مغربية تعرض في إندونيسيا على إيقاع الموسيقى المغربية، كيف كان تأثير ذلك على مسيرتكِ المهنية؟**

كان هذا الحدث شعورًا رائعًا يفوق الوصف، كان صديقي العزيز الفنان حميد الدوسي، المتخصص في الموسيقى، هو الذي ساعدني في اختيار الموسيقى التي تناسب العرض، نحن نتقاسم شغفنا الفني، وعندما أخبرته بأنني سأعرض في إندونيسيا، قال لي إنه يجب أن يكون هناك موسيقى مغربية في العرض، بالفعل، وضع لي موسيقى خاصة بهذا العرض وكانت تجربة ضخمة، وكان هناك مصمم جزائري أيضًا قدم لباسه الجزائري، بينما أنا كمغربية قدمت القفطان المغربي، وقد نال إعجاب الجميع.

في كل عرض خارج المغرب، يعتمد الأمر على الموسيقى المغربية التي يضعها لي حميد الدوسي، وهو موسيقار خاص بعروضي، أحاول أن آخذ الحاضرين في رحلة مغربية خالصة تجمع بين الإبداع والحداثة.

- **كيف تجمعين بين الإبداع والتسويق لضمان نجاح تصاميمكِ في سوق تنافسي؟**

هذا أمر صعب جدًا، فعلى الرغم من أنني حاولت جلب فريق متخصص في التسويق، إلا أنني لم أرتح تماما لما يقومون به، وجدت أن ما أفعله أنا من القلب هو الأفضل، تمامًا كما في ورشتي عند التصميم، يجب أن تكون ذاتي حاضرة في كل خطوة، في البداية كنت أتصور أن التصوير الاحترافي مع العارضات هو الأفضل، ولكن الزبائن طلبوا مني أن أعتمد على أشخاص عاديين لأن الجميع يرتدي القفطان ولا توجد مثالية في الأجساد، لذلك أصبحت أعتمد على أشخاص طبيعيين.. هذا كان صعبًا جدًا في السنتين الأخيرتين، ولكنني أؤمن بأن القادم أفضل.

- **ما الذي يميز القفطان المغربي عن الأزياء التقليدية في الدول الأخرى، مثل الزي الجزائري أو الكيمونو الياباني؟**

الكيمونو الياباني له قصة وتاريخ خاص، وكذلك الزي الجزائري المستوحى من القفطان المغربي، لكنهم أضافوا إليه بعض التطريزات الخاصة بهم، ومع ذلك، لا يمكن مقارنة القفطان المغربي بأي زي آخر، كل بلد له زي يميّزه، والقفطان المغربي يظل متفردًا، لأنه لا يتقنه غيرنا.

#assahifa_english
ASSAHIFA
UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL
#assahifa
www.assahifa.com

#assahifa_english
ASSAHIFA
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
الصحيفة ASSAHIFA.COM
#assahifa
www.assahifa.com
الصحيفة ASSAHIFA COM

تحريضٌ علنيٌ وأسلحةٌ على الحدود وقياديون يحملون جنسيتها.. هل للجزائر علاقة بمخططات ضرب المغرب عبر هجمات إرهابية؟

عمليات على وشك التنفيذ قبل أشهر من كأس إفريقيا وموالون لـ «داعش» يسقطون في مدنٍ مُستخيفة للمباريات

الصحيفة - حمزة المتيوي

العملية الأمنية التي جرى الإعلان عنها بتاريخ 19 فبراير 2025 عبر بلاغ مطول لقطب المديرية العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، والتي تطلبت من القناة الأولى (عمومية) قطع برامجها وإفراد نشرة استثنائية لها، لم تكن مُعتادة في شكل تنفيذها وفي الكثير من تفاصيلها، فالأمر، وفق منطوق المعطيات الرسمية، كان يتعلق بـ «إحباط مخطط إرهابي بالغ الخطورة كان يستهدف المغرب، بتكليف وتحريض مباشر من قيادي بارز في تنظيم «داعش» بمنطقة الساحل الإفريقي».

التدخل الأمني الذي جرى بشكل متزامن في 9 مدن مغربية والذي أدى إلى توقيف 12 شخصا، أتى قبل 10 أشهر فقط من احتضان المغرب لكأس أمم إفريقيا 2025، المقررة في 6 مدن مغربية كبرى، 4 منها ورد ذكرها في البلاغ، وهي الدار البيضاء وفاس وطنجة الرباط، والواضح أن المعنيين بالأمر وصلوا إلى درجة متقدمة من الإعدادات التي تسبق عملية التنفيذ، حيثُ جرى العثور على 4 أجسام ناسفة، ثم على عبوة ناسفة خامسة في ما بعد بضواحي العاصمة، كلها مُعدة للتفجير عن بُعد.

أصابع الاتهام وجهتها الأجهزة الأمنية المغربية لتنظيم «داعش» في منطقة الساحل، الذي يصل نفوذه إلى جنوب الجزائر، البلد المغاربي الذي أصبح الآن موضوعا تحت المجهر أكثر من أي وقت مضى، ليس فقط لأنه يعيش منذ أواخر سنة 2019، على وقع صراع مُتفاقم، الجانب الظاهر منه أنه مرتبط بقضية الصحراء، والمسكوت عنه يتعلق بشواهد على تصدير ممنهج للأزمة الداخلية، ولكن أيضا لأن العدّيد من مسؤوليه العموميين ووجوهه الإعلامية حرضت بشكل علني ومباشر على «ضرب» المملكة.

وما يعزز العديد من الفرضيات التي لا يمكن بموجبها استبعاد تورط أجهزة المخابرات الجزائرية في استهداف المغرب، هي المعطيات التي أفرج عنها المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بخصوص أن الخلية المرتبطة بتنظيم «داعش» سخرت منطقة جبلية، كقاعدة خلفية للدعم اللوجيستيكي بالأسلحة والذخيرة الموجهة لأعضاء الخلية من أجل تنفيذ مخططاتها الإرهابية ضد المغرب. وهي القاعدة الخلفية التي تم تحديدها بإقليم الرشيدية، وتحديدا بالضفة الشرقية لـ«واد إيرِ» بـ «تل مزيل»، التابعة لجماعة وقيادة «واد النعام» بمنطقة «بودنيب» على الحدود الشرقية للمملكة، والتي لا تبعد عن الحدود الجزائرية إلاّ بـ 35 كيلومترا.

المعاينات الميدانية وعمليات المسح الجغرافي أوضحت أن المنطقة التي وضعت كقاعدة خلفية توجد عند سفح مرتفع صخري، موسوم بوعورة المسالك غير المعبدة، حيث عثر من خلال البحث على شحنة من الأسلحة والذخيرة النارية مدفونة في مكان منزو أسفل المرتفع الصخري، كانت ملفوفة في أكياس بلاستيكية وجرائد ورقية منشورة بدولة مالي، من بينها أسبوعيات ورقية صادرة بتاريخ 27 يناير 2025. وتتمثل الأسلحة النارية المحجوزة، في إطار هذه العملية، في سلاحي كلاشينكوف مع خزانين للذخيرة،

> **المعاينات الميدانية وعمليات المسح الجغرافي أوضحت أن المنطقة التي وضعت كقاعدة خلفية توجد عند سفح مرتفع صخري، موسوم بوعورة المسالك غير المعبدة، حيث عثر من خلال البحث على شحنة من الأسلحة والذخيرة النارية مدفونة في مكان منزو أسفل المرتفع الصخري، كانت ملفوفة في أكياس بلاستيكية وجرائد ورقية منشورة بدولة مالي:**

وبندقيتين ناريتين، وعشرة مسدسات نارية فردية من مختلف الأنواع، وكمية كبيرة من الخراطيش والطلقات النارية من عيارات مختلفة. العثور على هذه الأسلحة الموجهة إلى خلية «داعش» التي كانت تستهدف المغرب على مقربة من الحدود الجزائرية، ما يرجح بشكل كبير فرضية دخولها من الأراضي الجزائرية، عبر توفير قنوات حدودية من النظام الجزائري لذلك، خصوصا وأن منسوب العداء تجاه المملكة تصاعد بشكل كبير إلى الحد الذي تحدث الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خلال سنة واحدة ثلاث مرات عن الحرب مع المغرب.

وتعزز تصريحات وزير الدولة والمتحدث باسم الحكومة الانتقالية المالية العقيد عبد الله مايغا، هذه الفرضية، حيث سبق أن اتهم النظام الجزائري من داخل الأمم المتحدة بـ«إيواء إرهابيين» استهدفوا مالي، وذلك خلال كلمته أمام الدورة الـ 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، شهر شتنبر الماضي.

وانتقد العقيد مايغا تدخل الجزائر في بلاده واصفا إياها بالدولة التي «تأوي الإرهابيين»، يأتي ذلك، في الوقت الذي كان فيه المجلس العسكري الحاكم في مالي، قد أكد في بلاغ له في 25 يناير 2024، أنها «اتفاق الجزائر للسلام» لعام 2015 مع الانفصاليين بأثر فوري، متهما الجزائر بـ«التورط في أعمال عدائية وبالتدخل في شؤون البلاد الداخلية»، وفق ما ذكرته وكالة رويترز. وهو ما يجعل ارتباط المخابرات الجزائرية بقيادات إرهابية في دول الساحل والصحراء مرجحا جدا لتنفيذ أجنداتها الانفصالية في المنطقة وزرع الفوضى في العديد من دول الجوار وفق مصالحها الجيو استراتيجية.

تحريض علني

الثابت أن الجزائر ومنذ دجنبر 2019، إثر وصول عبد المجيد تبون إلى رئاسة الجمهورية بعد حراك شعبي أطاح بسلفه عبد العزيز بوتفليقة، ثم تعيين السعيد شنقريحة رئيسا لأركان الجيش إثر الوفاة المفاجئة لسلفه أحمد قايد صالح، 4 أيام فقط بعد تنصيب تبون، اتخذت منحى أكثر حدة في الصدام مع المغرب، الذي أصبح يُنعت عبر وسائل الإعلام بـ«العدو» ويوصف بأنه «يستهدف الجزائر» وتُلصق به المسؤولية عن كل شيء تقريبا، من حرائق الغابات إلى الإقصاء من كأس أمم إفريقيا، الأمر الذي نجح بالفعل في توجيه أنظار الجزائريين من الأزمات الداخلية إلى «الصراع» الخارجي المفترض مع الجار الحدودي.

هذا التوجه، يفسر الكثير من التصريحات «العدائية» للمسؤولين الجزائريين ضد المملكة، إذ في 15 نونبر 2020، مثلا، وبعد

يومين من التدخل الميداني للقوات المسلحة الملكية في «الكركرات» لإنهاء قطع الطريق البري الوحيد الذي يربط المغرب بموريتانيا من طرف عناصر «البوليساريو»، نشرت القنوات الجزائرية خطابا لرئيس رئيس أركان الجيش الجزائري سعيد شنقريحة أمام الجنود جاء فيه: «أعول على كل واحد وهو في منصبه، من الجندي البسيط إلى ما أعلى.. (لديكم) مهمة شريفة، الدفاع عن حدودنا ضد الإرهاب، ضد المهربين، وضد حتى عدو كلاسيكي، لأن الجزائر هي أقوى دولة في المنطقة»، في إشارة ضمنية إلى المغرب.

ومع ذلك، فإن كلام مسؤولي الصف الأول في النظام الجزائري الحالي، تتفادى التحريض الصريح على استهداف المغرب بعمليات إرهابية، وتكتفي بالإشارات الضمنية أو بالتلويح بالحرب، في حين أن أسماء أخرى، من عوالم الدفاع والإعلام والسياسة، تتبنى خطابا أكثر صراحة ووضوحاً، يصب في خانة الدعوة إلى تنفيذ هجمات دامية داخل المدن المغربية، دون أن يواجَه ذلك بأي اعتراض رسمي جزائري.

> **كلام مسؤولي الصف الأول في النظام الجزائري الحالي، تتفادى التحريض الصريح على استهداف المغرب بعمليات إرهابية، وتكتفي بالإشارات الضمنية أو بالتلويح بالحرب، في حين أن أسماء أخرى، من عوالم الدفاع والإعلام والسياسة، تتبنى خطابا أكثر صراحة ووضوحاً، يصب في خانة الدعوة إلى تنفيذ هجمات دامية داخل المدن المغربية، دون أن يواجَه ذلك بأي اعتراض رسمي جزائري.**

أحد هؤلاء هو العقيد السابق في القوات الجوية الجزائرية، مختار سعيد مديوني، الذي كان يتحدث في برنامج تلفزيوني عبر قناة «الحياة» تفاعلا مع قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، رقم 2602 الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2021، بخصوص الصحراء، والذي وضع الجزائر في خانة أطراف الصراع والذي نص على الحاجة لتحقيق «حل سياسي واقعي وعملي».

مديوني بدا مُنفعلا وهو يتحدث عن القرار، وفي غمرة ذلك، دعا جبهة «البوليساريو» الانفصالية إلى تنفيذ «هجمات» داخل الأراضي المغربية بما يشمل «الدار البيضاء ومراكش»، وعدم الاكتفاء بمهاجمة أقاليم الصحراء، وأورد أن «الصحراويين» الذين يرغبون في «الاستقلال» عليهم «أن يستشهدوا من أجل بلادهم»، وأن يحوّلوا الحرب إلى داخل الأراضي المغربية، لخلق الرعب وسط المجتمع المغربي».

ولم يصدر عن الدولة الجزائرية أي موقف يتبرأ من تصريحات مديوني، المحسوب على قواتها المسلحة، بل إن الحكومة «كافأته» في فبراير 2024 بمنصب عمومي، حيث عُين رئيسا مديرا عاما لشركة تسيير مصالح ومنشآت مطار «هواري بومدين» بالعاصمة الجزائرية، أكبر مطارات البلاد.

وتلك لم تكن المرة الوحيدة التي يصدر فيها تحريض صريح على تنفيذ هجمات دامية داخل المغرب من جهة مقربة من السلطة في الجزائر، فالإعلامي أحمد حفصي، الذي كان رئيس تحرير بقناة «النهار»، نشر تغريدة عبر حسابه في موقع «إكس» بتاريخ 26 يوليوز 2024 تُحرض جبهة «البوليساريو» الانفصالية على تنفيذ هجمات على العمق المغربي، وذلك بعد نحو 5 أسابيع فقط على انفجارات مدينة السمارة الثانية، والتي لم تُؤد إلى سقوط ضحايا، عكس الأولى في أواخر أكتوبر 2023 التي تسبب في مقتل شاب وإصابة 3 أشخاص كلهم مدنيون.

وجاء في تغريدة حفصي «مُعادلة السلاح والدم هي من ستُغَيِّدُ للشعب الصحراوي الطريق نحو الحرية والانعتاق، وما أُخذ بالقوة لا يُسترجع إلا بالقوة وحكاية الأمم المتحدة مضيعة للوقت»، وتابع «المطلوب: عمليات عسكرية صحراوية تحت أي مسمى داخل العمق المغربي والمدن المحتلة العيون والداخلة، واستهداف أي تواجد أجنبي في الأراضي الصحراوية.. خطوات عملية جريئة انطلاقا من الأراضي المحررة ستخلط كل الأوراق بالمغرب».

ومرة أخرى، لم تتحرك الجزائر دبلوماسيا أو قانونيا لإبعاد نفسها عن شُبهة دعم التحريض على تنفيذ هجمات داخل المغرب،

وهو، للمقارنة رغم وجود الفارق، موقفٌ يختلف تماما عن موقف الرباط عندما تحدث رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، صلاح الدين مزوار، خلال مشاركته في مؤتمر السياسة العالمية بمراكش شهر أكتوبر من سنة 2019، إبان الحراك الشعبي، عن ضرورة قبول الجيش بفكرة تقاسم السلطة مع الإسلاميين.

مزوار، الذي كان قبلها سنتين وزيرا للشؤون الخارجية والتعاون، وقبل ذلك كان وزيرا للصناعة والتجارة ثم الاقتصاد والمالية، ورغم أنه حين تحدث في مؤتمر مراكش لم يكن

يمثل أي جهة حكومية، وُوجه ببلاغ حادٍ من طرف وزارة الخارجية، التي وصفت ما جاء على لسانه بأنه «أرعن وغير مسؤول ومتهور». وأوردت أن «الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يمكنه الحلول محل حكومة الملك في اتخاذ مواقف حول القضايا الدولية ولاسيما التطورات في هذا البلد الجار (الجزائر)» مشددة على أن «موقف المملكة المغربية بهذا الخصوص واضح وثابت»، وهو ما دفع مزوار إلى الاستقالة فورا من رئاسة الاتحاد الذي يمثل رجال الأعمال المغاربة.

مهدُ القياديين الجهاديين

إلى جانب التحريض، يرتبط اسم الجزائر بتهديدات الجماعات الجهادية في منطقة الساحل من ناحية أخرى، إذ إن معظم قياداتها جزائرية أو عاشت في الجزائر، وهو ما يمكن التحقق منه من خلال العودة إلى قوائم الإرهاب الدولية.

في لائحة القيادات الجهادية نجد اسم مختار بلمختار، ولقبه «أبو العباس خالد»، أمير جماعة «المرابطين» التي كانت تابعة لـ«تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» قبل أن تندمج مع «حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا» الموالية لـ«داعش». وبلمختار، الذي كان ملقبا بـ«الأعور» لكونه فقد إحدى عينيه خلال معركة في أفغانستان، مُزداد في غرداية بالجزائر سنة 1972.

وارتبط اسم بلمختار أيضا بتهريب السجائر، لذلك لقب بـ«المختار مارلبورو»، نسبة إلى العلامة الأمريكية الشهيرة، واتسع نطاق أنشطته الجهادية إلى موريتانيا ومالي والنيجر، قبل أن يصل إلى ليبيا التي يُعتقد أنه قتل فيها خلال ضربة جوية فرنسية، واسمه مُدرج ضمن قائمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخاصة بالجزاءات المفروضة على تنظيمي «داعش» و«القاعدة» منذ 11 نونبر 2003.

اسمٌ جزائري آخر يبرز في منطقة الساحل والصحراء كقيادي جهادي، وهو «أبو مصعب عبد الودود»، واسمه الحقيقي عبد المالك دروكدال المزداد سنة 1970 بمدينة مفتاح التابعة لولاية البليدة، وقد كان أميرا لـ«تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» وشملت عملياته دُول موريتانيا ومالي والنيجر إلى جانب الجزائر وتونس.

عبد الودود، الذي قُتل خلال عملية عسكرية للقوات الفرنسية في منطقة «تل خندق» شمال شرق مالي، منتصف سنة 2020، مصنف في قائمة الأمم المتحدة منذ غشت 2007، وبعد وفاته سيخلفه جزائري آخر، هو مبارك يزيد الملقب بـ«أبي عبيدة يوسف العنابي»، المزداد سنة 1969 في عنابة، والذي تصنفه الولايات المتحدة الأمريكية كـ«إرهابي عالمي» منذ 2015.

الارتباط بالجزائر برز من خلال اسم آخر وهو «عدنان أبو الوليد الصحراوي»، الذي عاش على أراضيها باعتباره عنصرا في جبهة «البوليساريو» الانفصالية التي تدين لها بالولاء، قبل أن يُصبح «أمير تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى»، المعروفة اختصارا بـ«داعش الساحل»، واسمه الحقيقي، وفق معطيات وزارة العدل المغربية، هو الحبيب ولد عبدي ولد سعيد ولد البشير.

وازداد «أبو الوليد الصحراوي» بمدينة العيون سنة 1973، قبل أن ينتقل رفقة عائلته إلى تندوف، حيث نشأ موواليا لجبهة «البوليساريو» وتدرب على استخدام الأسلحة وكان أحد مقاتليها إلى غاية بداية التسعينات، وأعلن الولاء لـ«داعش» سنة 2015 بعدا كان في السابق قياديا في جماعة «المرابطين»، وجرى إدراجه في قائمة الأمم المتحدة سنة 2017، ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تتيح الوصول إلى مكانه، وفي غشت من سنة 2021 توفي في قصف لطائرة فرنسية مُسيرة عن بُعد في مالي، وأعلن الرئيس الفرنسي عن الخبر بنفسه.

أسلحة على الحدود

كانت ارتباطات الجزائر بالمخطط الذي جرى إحباطه في 19 فبراير 2025، لتظل مجرد تكهنات أو قراءات مُرتبطة بالسياق السياسي والدبلوماسي المتوتر مع الرباط، إلا أن بلاغ قطب المديرية العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني بتاريخ 20 فبراير 2025، أعطى للموضوع أبعادا أخرى، حين جرى الإعلان عن الوصول إلى منطقة جبلية، يُشتبه في تسخيرها كقاعدة خلفية للدعم اللوجيستي بالأسلحة والذخيرة الموجهة لأعضاء الخلية الموالية لـ«داعش» من أجل تنفيذ مخططاتها الإرهابية، وذلك قرب الحدود المغربية الجزائرية.

ووفق المصدر ذاته، فإن الخبرة التقنية وعملية تحديد المواقع عبر الأقمار الاصطناعية المنجزة باستخدام الإحداثيات والمعطيات الجغرافية المحجوزة في إطار البحث، أسفرتا عن تحديد المنطقة المشكوك فيها بإقليم الرشيدية، وتحديدا بالضفة الشرقية «لواد كير» بـ«تل مزيل»، التابعة لجماعة وقيادة «واد النعام» بمنطقة بوذنيب على الحدود الشرقية للمملكة، ووفق خرائط «غوغل»، فإن المسافة بين واد النعام والحدود مع الجزائر لا تتجاوز 35 كيلومترا.

المحجوزات المُعلن عنها، والتي يُنتظر أن تكشف التحقيقات الأمنية ما إن كانت بالفعل قد دخلت من الجانب الجزائري للحدود، تشي بأن المغرب كان مستهدفا بعمليات إجرامية دامية، إذ أفضت عمليات التفتيش والتمشيط، التي استغرقت أكثر من ثلاث ساعات تقريبا، إلى العثور على شُحنة من الأسلحة والذخيرة النارية مدفونة في مكان منزو أسفل المرتفع الصخري، كانت ملفوفة في أكياس بلاستيكية وجرائد ورقية منشورة بدولة مالي. ويشمل ذلك سلاحين ناريين رشاشين من نوع «كلاشينكوف» مع خزانين للذخيرة، وبندقيتين ناريتين، بالإضافة إلى 10 مسدسات نارية فردية من مختلف الأنواع، وكمية كبيرة من الخراطيش والطلقات النارية من عيارات مختلفة.

وذكر البلاغ الأمني أنه استنادا إلى التحريات المنجزة إلى غاية يوم 19 فبراير، فإن الأسلحة والمعدات المحجوزة تم توفيرها وإرسالها من طرف قيادي تنظيم «داعش» بمنطقة الساحل، المسؤول عن العلاقات الخارجية، وذلك عبر «مسالك وقنوات تهريب غير شرعية»، دون الكشف عما إذا كانت تلك المسالك تشمل الحدود بين المغرب والجزائر، مضيفة أنه بعد تأمين تهريب الأسلحة والذخيرة وضمان إخفائها بهذه القاعدة الخلفية للدعم اللوجيستي، قام قيادي تنظيم «داعش» بإرسال إحداثيات المكان لفريق «المنسقين» ضمن الخلية الإرهابية التي تم تفكيكها قبل ذلك بيوم، وذلك من أجل الانتقال لاستلامها والشروع في استخدامها في تنفيذ المشاريع الإرهابية.

خُطط وعبوات ناسفة

العملية التي أحبطتها السلطات المغربية، كانت على درجة عالية من الخطورة، خصوصا

العملية التي أحبطتها السلطات المغربية، كانت على درجة عالية من الخطورة، خصوصا وأنها بلغت المراحل النهائية التي تسبق التنفيذ، فالصور التي جرى نشرها من طرف المؤسسة الأمنية بعد تنفيذ تدخلها بشكل متزامن، في مدن العيون والدار البيضاء وفاس وتاونات وطنجة وأزمور وجرسيف وألاد تايمة وتامسنا بضواحي الرباط، والتي أسفرت عن توقيف 12 متطرفا تتراوح أعمارهم ما بين 18 و40 سنة، تظهر فيها عبوات ناسفة ومواد متفجرة.

وأنها بلغت المراحل النهائية التي تسبق التنفيذ، فالصور التي جرى نشرها من طرف المؤسسة الأمنية بعد تنفيذ تدخلها بشكل متزامن، في مدن العيون والدار البيضاء وفاس وتاونات وطنجة وأزمور وجرسيف وألاد تايمة وتامسنا بضواحي الرباط، والتي أسفرت عن توقيف 12 متطرفا تتراوح أعمارهم ما بين 18 و40 سنة، تظهر فيها عبوات ناسفة ومواد متفجرة.

وعمليات التفتيش التي باشرها عمداء وضباط المكتب المركزي للأبحاث القضائية في منازل أعضاء الخلية الإرهابية، أسفرت عن حجز أجسام ناسفة في طور التركيب بمنزل اثنين من المشتبه فيهم بمنطقة تامسنا، وهي عبارة عن أربع قنينات غاز معدلة تحتوي على مسامير ومواد كيميائية وموصولة بأنابيب وأسلاك كهربائية متصلة جميعها بأجهزة هواتف محمولة قصد التفجير عن بعد، وفق البلاغ الأمني، كما جرى العثور أيضا على عبوة مشبوهة، عبارة عن طنجرة ضغط، تحتوي على مسامير ومواد كيميائية تدخل في صناعة المتفجرات، فضلا عن عدد كبير من الأسلحة البيضاء من مختلف الأحجام، ومبلغ مالي بالدولار الأمريكي، وأكياس عديدة تضم مواد كيميائية مشبوهة.

وبعدها بساعات أعلن بلاغٌ لقطب المديرية العامة للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، عن ضبط محجوزات إضافية، وهي عبارة عن عبوة ناسفة في طور التركيب، تتكون من قنينة غاز موصولة بأنابيب وأسلاك كهربائية، جرى العثور عليها في منطقة خلاء، بتجزئة

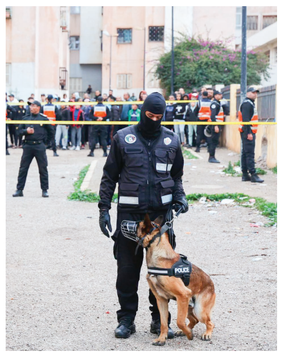

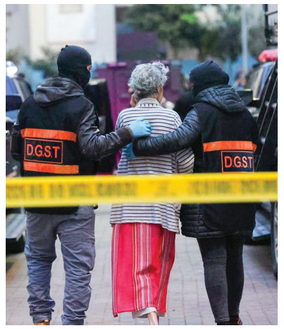

تفكيك الخلية الذي تم إثر رصد مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني شريط فيديو يعلن فيه الأشخاص الموقوفون «البيعة والولاء» لتنظيم «داعش»، مع التعهد بارتكاب أعمال إرهابية وشيكة، استند إلى أبحاث وتحريات كشفت أن اثنين من الأشقاء الموقوفين قاما بـ«زيارات استطلاعية في أماكن متفرقة وأوقات مختلفة، وثقوا خلالها بالصور وبتسجيلات الكاميرا العديد من الأهداف المحتملة لمخططاتهم الإرهابية»، وفق البلاغ الأمني، ما يعني أنهم كانوا قريبين من المرور إلى مرحلة التنفيذ.

«سيدي العربي» بمنطقة عين عودة بضواحي الرباط، وذلك بعدما تم دفنها ضمن أكوام من الأتربة من طرف أعضاء هذه الخلية الموقوفين بمدينة تامسنا.

وقد أفضت عمليات التفتيش في باقي منازل أعضاء هذه الخلية إلى حجز منظار للرؤية عن بعد، ومجسمين لأسلحة نارية مقلدة، ودعامات رقمية وأجهزة إلكترونية، وقناع حاجب للمعطيات التشخيصية، ورسم حائطي يتضمن شعار تنظيم «داعش»، بالإضافة إلى مخطوطات ورقية تحتوي على رصد دقيق لبعض المواقع والمنشآت المستهدفة.

وما يؤكد أن العملية الأمنية ليوم 18 فبراير 2025 جنبت المغرب الكثير من الدماء، هو أن فرع «داعش» بمنطقة الساحل حدد مشاريعه «الوشيكة»، والتي تتمثل في «استهداف عناصر القوة العمومية عن طريق استدراجهم واختطافهم وتعريضهم للتصفية الجسدية والتمثيل بالجثث، وكذا استهداف منشآت اقتصادية وأمنية حساسة ومصالح أجنبية بالمغرب، فضلا عن ارتكاب أفعال إرهابية تمس بالمجال البيني عن طريق إضرام الحرائق عمدا»، وقد توصل أعضاء الخلية بـ«مباركة» تنظيم «داعش» عبر شريط يحرض على تنفيذ العملية.

ليست المرة الأولى

ما يثير الانتباه أكثر هو أنه في الوقت الذي لا نسمع فيه عن تفكيك خلايا مماثلة في الجزائر تسعى لتنفيذ هجمات داخل هذا البلد المغاربي، فإن المؤسسة الأمنية المغربية أثبت، من خلال العملية الأخيرة، أن التخطيط لاستهداف المملكة وصل إلى مراحل متقدمة غير مسبوقة، هذا بالإضافة إلى أن توالي إسقاط مثل هذه الخلايا أصبح يكشف عن تحول نوعي في تحركاتها.

وعلى الرغم من خطورتها وحجمها، إلا أن الخلية التي جرى تفكيكها في فبراير الماضي، لم تكن الأولى التي وصلت مرحلة متقدمة جدا من التخطيط لتنفيذ هجمات داخل المغرب، إذ بتاريخ 26 يناير 2025 فكك المكتب المركزي للأبحاث القضائية «البسيج»، في عملية شارك فيها ميدانيا عناصر الفرقة الجوية والمركز القضائي للدرك الملكي، تمت الإطاحة بخلية مكونة من 4 أفراد من بينهم 3 إخوة بمنطقة حد السوالم التابعة لإقليم برشيد، موالية بدورها لتنظيم «داعش».

ووفق الشرقاوي حبوب، مدير «البسيج»، فإن الأمر يتعلق بـ«إجهاض مخطط إرهابي وشيك كان في مرحلة التحضير للتنفيذ المادي لعمليات تفجيرية»، في حين ورد بلاغ المكتب أن من بين المحجوزات «مجموعة كبيرة من القنينات تضم سوائل ومساحيق كيميائية، وأكياس تضم كمية كبيرة من أسمدة كيمائية، ومادة الكبريت ومسحوق الفحم، وأملاح ومواد مشبوهة، بالإضافة لأسلاك كهربائية ومعدات للتلحيم وأشرطة لاصقة، يشتبه في تسخيرها لتحضير وصناعة المتفجرات».

تفكيك الخلية الذي تم إثر رصد مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني شريط فيديو يعلن فيه الأشخاص الموقوفون «البيعة والولاء» لتنظيم «داعش»، مع التعهد بارتكاب أعمال إرهابية وشيكة، استند إلى أبحاث وتحريات كشفت أن اثنين من الأشقاء الموقوفين قاما بـ«زيارات استطلاعية في أماكن متفرقة وأوقات مختلفة، وثقوا خلالها بالصور وبتسجيلات الكاميرا العديد من الأهداف المحتملة لمخططاتهم الإرهابية»، وفق البلاغ الأمني، ما يعني أنهم كانوا قريبين من المرور إلى مرحلة التنفيذ.

مدير «البسيج»: الخلية الإرهابية المُفككة مؤخرا كانت مشروعا استراتيجيا لإقامة فرع لـ «داعش» بالمغرب وأعضاؤها على صِلة بتنظيم «أبو الوليد الصحراوي»

أكد مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية «البسيج»، الشرقاوي حبوب، خلال ندوة صحفية، أن الخلية الإرهابية التي تم تفكيكها، بعدد من المدن المغربية كانت مشروعا استراتيجيا لـ«ولاية داعش بالساحل» لإقامة فرع لها بالمملكة.

وقال حبوب، في ندوة صحفية نظمها المكتب المركزي للأبحاث القضائية، إن «خطورة هذه الخلية لا تكمن فقط في تعدد الأهداف التي تم تحديدها، بل أيضا في كونها كانت مشروعا استراتيجيا لـ«ولاية داعش بالساحل» لإقامة فرع لها بالمملكة، وهو الأمر الذي يمكن ملامسته من خلال الأسلوب الذي تم اعتماده في إدارتها، إذ قام أعضاء الخلية بإيعاز من لجنة العمليات الخارجية لهذا التنظيم، بتشكيل لجنة مصغرة مكلفة بالتنسيق معها بخصوص المخططات الإرهابية، وكيفية تنفيذها، وتبليغ الأوامر لبقية العناصر الأخرى».

ولدى استعراضه السمات الرئيسية وأبرز تقاطعات هذه الخلية مع التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، كشف حبوب أن عدد الموقوفين في هذه الخلية الإرهابية، إلى غاية هذه المرحلة من البحث، بلغ 12 مشتبها فيه، تتراوح أعمارهم ما بين 18 و40 سنة. وبخصوص «بروفايلات» الأشخاص الموقوفين، أوضح أنهم يتشاركون في معطى أساسي وهو مستواهم الدراسي، الذي لا يتجاوز مرحلة الثانوي بالنسبة لثمانية من المشتبه فيهم، ومستوى التعليم الأساسي بالنسبة لثلاثة منهم، بينما لم يتجاوز أحد أعضاء هذه الخلية السنة الأولى من السلك الجامعي، أما بالنسبة للوضعية الاجتماعية لعناصر هذه الخلية الإرهابية، فأشار إلى أن اثنين منهم فقط متزوجان ولهم أبناء، بينما تتشابه وضعيتهم المهنية من حيث مزاولة أغلبيتهم لمهن وحرف بسيطة وعرضية.

ولفت حبوب إلى أن الأبحاث الأمنية الأولية تفيد بأن أعضاء هذه الخلية الإرهابية كان لهم ارتباط وثيق بكوادر من لجنة العمليات الخارجية في فرع الدولة الإسلامية بالساحل، والذي كان يقوده المدعو عدنان أبو الوليد الصحراوي الذي لقي حتفه، وبأن المشروع الإرهابي لأعضاء هذه الخلية حصل على مباركة تنظيم «داعش» بمنطقة الساحل، حيث توصلوا مؤخرا بشريط مصور يحرض على تنفيذ هذه العمليات، وذلك إيذانا بانتقالهم للتنفيذ المادي للمخططات التخريبية.

وقال المسؤول الأمني إنه «إذا كانت كل محاولات تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، وكذا التنظيمات التي خرجت من رحمها، فضلا عن تلك الموالية لتنظيم «داعش» قد فشلت في إيجاد موطئ قدم لها في المغرب، فإن تفكيك هذه الخلية، أسابيع قليلة بعد تحييد خلية الأشقاء الثلاثة بحد السوالم ضواحي الدار البيضاء، يؤكد أن المملكة المغربية، ونظرا لانخراطها في المجهودات الدولية لمكافحة الإرهاب، تعتبر هدفا محوريا في أجندة كل التنظيمات الإرهابية الناشطة بمنطقة الساحل».

وارتباطا بهذا الموضوع، ذكر حبوب بأن المغرب كان سباقا إلى دق ناقوس الخطر على المستوى الدولي بخصوص الأهمية الإستراتيجية التي تحتلها القارة الإفريقية في أجندة تنظيم «القاعدة» الذي تفرخت منه كل التنظيمات الحالية المساهمة في حالة الفوضى السائدة في العديد من الدول على امتداد منطقة الساحل الإفريقي، مشددا على أن الأجهزة الاستخباراتية والأمنية المغربية ظلت وما زالت في وضعية اليقظة القصوى لاستباق وإجهاض كل المخاطر والارتدادات القادمة من هذه المنطقة، لاسيما في ظل الارتباطات التي لم تعد خفية على أحد بين الجماعات الإرهابية والمليشيات الانفصالية وشبكات الجريمة المنظمة.

> **الأبحاث الأمنية الأولية تفيد بأن أعضاء هذه الخلية الإرهابية كان لهم ارتباط وثيق بكوادر من لجنة العمليات الخارجية في فرع الدولة الإسلامية بالساحل، والذي كان يقوده المدعو عدنان أبو الوليد الصحراوي الذي لقي حتفه، وبأن المشروع الإرهابي لأعضاء هذه الخلية حصل على مباركة تنظيم «داعش» بمنطقة الساحل**

وذَكر بأن الأجهزة الأمنية المغربية قامت بتفكيك أزيد من 40 خلية لها ارتباطات مباشرة بالتنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل جنوب الصحراء، منها التي كانت متخصصة في إرسال المقاتلين المغاربة قصد تلقي تدريبات شبه عسكرية قبل العودة إلى أرض الوطن والانخراط في أعمال إرهابية، ومنها التي كانت تحت إشراف مباشر من أمراء الحرب التابعين لهذه التنظيمات.

وأشار مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية إلى الخلية الإرهابية التي تم تفكيكها في دجنبر 2005 في طنجة، بزعامة الملقب بـ«إبراهيم»، والتي كانت لها امتدادات في إسبانيا وارتباطات مع التنظيم المسمى آنذاك في منطقة الساحل والصحراء «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، مبرزا أن التحقيقات وقتها أبانت بأن أميرها المزعوم أقام مدة شهرين في أحد معسكرات التنظيم السالف الذكر في مالي، قبل أن تسند إليه مهمة تأسيس أرضية لوجيستيكية وبشرية، من أجل الإعداد لسلسة من العمليات التفجيرية داخل المملكة، بإسناد من خبير في المتفجرات من جنسية مغاربية.

واعتبر في هذا السياق أن اكتشاف مخبأ الأسلحة بمنطقة الرشيدية، يعيد إلى الأذهان خلية أمغالا المرتبطة بـ«تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» والتي تم تفكيكها في يناير 2011، والتي كانت بدورها تتوفر على مخبأ للأسلحة الحربية على بعد مائتين وعشرين كيلومترا من العيون، موضحا أن هذا المخبأ لا يمكن الوصول إليه إلا عبر النظام الإلكتروني لتحديد المواقع، الذي تم تسليمه وقتها لشخص واحد وفق الأسلوب الذي اعتمدته الخلية الإرهابية الأخيرة، وهو ما يعد قاسما مشتركا بين الخليتين، فضلا عن طريقة إدارتهما عن بعد انطلاقا من منطقة الساحل، وذكر أن خلية أمغالا كانت تدار انطلاقا من مالي، من طرف القيادي المغربي السابق في صفوف «القاعدة بالمغرب الإسلامي» نور الدين اليوبي الذي لقي حتفه.

وشدد حبوب على أنه «إذا كان البحث مازال مستمرا بخصوص ارتباطات أخرى ممكنة لأعضاء هذه الخلية، واحتمالية وجود امتدادات لها عابرة للحدود، فإنه من الضروري التأكيد على أن هذه العملية الأمنية تؤكد نزوع الفروع الإفريقية لـ«داعش» لتدويل نشاطها تماشيا مع هدفها في إحياء زخم العمليات الخارجية من طرف قيادة التنظيم الأم، خاصة مع تواجد مجموعة كبيرة من العناصر الأجنبية من مختلف الجنسيات في صفوفها، كما اتضح ذلك جليا خلال العملية التي نفذها الفرع الصومالي لهذا التنظيم ضد قوات حكومة بونتلاند في 21 دجنبر 2024، بالاعتماد فقط على هذه الفئة من المقاتلين، من بينهم «انغماسيان» مغربيان لقيا حتفهما في عمليات انتحارية».

وخلص حبوب إلى أن منطقة الساحل جنوب الصحراء تشهد اليوم نشاطا محتدما للتنظيمات الإرهابية، التي استفادت من عدة عوامل ملائمة لاستمرارها، منها الصراعات الإثنية والقبلية وعدم الاستقرار السياسي، وشساعة الأراضي والصعوبات التي تواجهها دول المنطقة في بسط سيادتها عليها، بالإضافة إلى تقاطع نشاط هذه الجماعات الإرهابية مع الشبكات الإجرامية، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للمملكة المغربية، بالإضافة إلى الدول الأوروبية، وذلك في ظل سعي قيادات التنظيمات الإرهابية إلى إظهار قدرتها على التأقلم مع المستجدات والانتكاسات التي تعرضت لها في بعض مناطق نفوذها.

خطف المواهب لمزدوجي الجنسية..

صراع رياضي بين المغرب والجزائر بساطه الملاعب الأوروبية

الصحيفة من الرباط

أيمن أورير

أشعلت الأنباء المتداولة بخصوص إمكانية تمثيل أمين الوزاني، مهاجم براغا البرتغالي، المنتخب الجزائري، الصراع مجددا حول موضوع التنافس بين المغرب والجزائر على اللاعبين ذوي الأصول المشتركة من البلدين معا، التي تنشط في مختلف الدوريات الأوروبية.

وعاش الوزاني مرحلة مد وجزر في موضوع تمثيله المنتخب المغربي، بين رغبة من اللاعب تؤكد حلمه بحمل قميص «الأسود» وضغوطات جزائرية تسعى لثنيه عن قراره، وتمهيد الطريق أمامه من أجل تمثيل المنتخب الجزائري الأول مباشرة، مستغلين ما يرونه «تهميشا» للاعب من الناخب الوطني وليد الركراكي.

وأسال اختيار اللاعبين المزدوجين للمغرب على حساب الجزائر أو العكس الكثير من المداد في السنوات الماضية، بالنظر لكون الموضوع يحمل نوعا من التعقيد بسبب تداخل العديد من العوامل العاطفية والتاريخية التي تجعل اختيار اللاعب بمثابة مفترق طرق يمهد حينا للنجاح وينبئ حينا آخر بالفشل.

بنعطية بمثابة فوز تاريخي للمغرب وبناصر ضربة موجعة من الجزائر

تحول التنافس المحتدم بين البلدين في السنوات الماضية من المستطيل الأخضر إلى صراع خاص يروم خلاله كل طرف لاستمالة أحد اللاعبين المزدوجي الجنسية، ليكون قرار المواهب باختيار طرف على حساب الآخر بمثابة انتصار لصالح «الفائز» و«ضربة موجعة» توجه للطرف المنهزم.

ويعد المهدي بنعطية (من أب مغربي وأم جزائرية) من أبرز الملفات التي شهدت اكتساحا مغربيا للجانب الجزائري، بسبب الدقة التي سير بها الملف من طرف الجامعة الملكية المغربية، والتي جعلت المدافع يعبر طيلة سنوات حمله لقميص «الأسود» عن افتخاره الكامل بقراره، وعدم اختلاج سريرته بأي مشاعر ندم تجاه رفضه تمثيل الجزائر أو حتى فرنسا.

ويعد يانيس مراح من الأسماء التي نجحت الجامعة الملكية المغربية في إقناعها بحمل قميص «أسود الأطلس»، رغم الإغراءات التي حظي بها اللاعب من طرف الاتحادية الجزائرية، شأنه شأن الحارس أمين إشعلالن (من أب جزائري وأم مغربية) الذي قرر اللعب لفائدة المغرب على حساب «ثعالب الصحراء».

في المقابل، نجحت الاتحادية الجزائرية في استمالة إسماعيل بناصر لاعب أولمبيك مارسيليا حاليا، لحمل قميص المنتخب الجزائري، مستغلين بعض الأخطاء والهفوات التواصلية من ممثلي الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فضلا عن رياض محرز (من أم مغربية وأب جزائري) الذي رفض حمل قميصي المغرب وفرنسا مستغلة رغبة اللاعب في تنفيذ وصية والده قبل وفاته.

منقبون في أوروبا واستغلال للعلاقات والنفوذ.. أسلحة الطرفين في «حرب إقناع» اللاعبين

عمد الاتحادان المغربي والجزائري طيلة «حربهما الكروية» التي امتدت لسنوات إلى استعمال العديد من الأسلحة الاستراتيجية التي كانت ترمي في النهاية نحو حسم التنافس، والظفر بموافقة اللاعب على تمثيل جهة على حساب أخرى.

واستغل الاتحاد الجزائري، خاصة في عهد محمد روراو قرب الأخير من أسر اللاعبين، من أجل استمالتهم والعمل على اختيارهم تمثيل قميص «ثعالب الصحراء»، وهو المسعى الذي نجح فيه في أكثر من مناسبة، سواء تعلق الأمر بمزدوجي الجنسية من أبوين «مغربيين وجزائريين»، أو بلاعبين ينحدرون من أصول جزائرية فقط.

سياسة روراوة اتجهت بعده، كما أشارت التقارير الإعلامية المحلي إلى إغراء اللاعبين واستمالتهم عبر منحهم عقود إعلان مع رعاة الاتحاد بمبالغ مالية كبيرة، والعمل على وعدهم بإدماجهم في المشروع الرياضي الذي تبناه المسؤول ذاته بشأن تكوين منتخب كبير ينافس على الألقاب.

وعلى الطرف الآخر، دشنت الجامعة المغربية خاصة في عهد المدرب هيرفي رينار استراتيجية طويلة الأمد تهدف لجذب هذه المواهب لتمثيل «أسود الأطلس»، معتمدة على كشافين مقيمين بصفة دائمة في أوروبا، يعملون عن كثب على متابعة العديد من المحترفين ذوي الأصول المغربية-الجزائرية الممارسين في الدوريات الكبرى.

وتجاوزت طموحات الجامعة المغربية مسألة التعاقد مع المنقبين، ولعب ورقة المال، لتتخطاها إلى الاعتماد على بنية تحتية «مثالية» وتوفير ظروف مريحة للاعب قصد تمثيل المنتخب المغربي مستقبلا، فضلا عن الدخول في حوار مباشر مع عائلة اللاعب منذ سطوع نجمه في الفئات السنية، ما ساهم في ردم الهوة وقلب النتيجة بشكل واضح لصالح المغاربة.

> **تجاوزت طموحات الجامعة المغربية مسألة التعاقد مع المنقبين، ولعب ورقة المال، لتتخطاها إلى الاعتماد على بنية تحتية «مثالية» وتوفير ظروف مريحة للاعب قصد تمثيل المنتخب المغربي مستقبلا، فضلا عن الدخول في حوار مباشر مع عائلة اللاعب منذ سطوع نجمه في الفئات السنية، ما ساهم في ردم الهوة وقلب النتيجة بشكل واضح لصالح المغاربة.**

تفوق جزائري بعد «ضربة» بناصر.. والمغاربة تعلموا من درس الماضي

كانت الغلبة تتجه لصالح الجزائر على حساب المغرب إبان عهد روراوة، بحكم استغلال الأخير لعلاقاته المباشرة بأسر ومحيط اللاعبين، قبل أن تنقلب الأمور رأسا على عقب مباشرة بعد تمثيل بناصر لـ«محاربي الصحراء»، في حدث كان بمثابة درس للجامعة المغربية من أجل تصحيح الهفوات ورسم خارطة طريق جديدة بدأت معالمها في الظهور بشكل سريع.

يانيس مراح

أيمن الشعلالن

وزاد الطين بلة في المعسكر الجزائري حين تسبّبت عقود الإعلان المذكورة في إثارة موجة من الجدل العارم، حتى داخل صفوف المنتخب، حين ألمح سفيان فيغولي في تصريحات سابقة إلى أن بعض زملائه التحقوا بصفوف المنتخب الجزائري بعد حصولهم على المال.

وتراجعت الجزائر خطوات للوراء في حرب استقطاب اللاعبين مزدوجي الجنسية من أبوين «مغربيين وجزائريين»، بعد فرض الاتحادية في عهد خير الدين زطشي لشرطي الولاء والتفوق من الناحية الفنية على اللاعب المحلي قبل حمله قميص الجزائر، لتتراجع بعدها بسرعة عن قرارها بعد تعرضها لهجوم «لاذع» بسبب سياستها التي رأى المنتقدون أنها منحت الأسبقية للمغرب.

ووسط سبات جزائري تلا عهد روراوة، سارعت الجامعة المغربية للتعاقد مع مجموعة من المنقبين في مختلف الدول الأوروبية، وفق أهداف مسطرة، وحوافز مالية مغرية في حال نجاح هؤلاء المنقبين باستمالة أحد اللاعبين لتمثيل «الأسود» بدل «الثعالب».

وشكلت ضربة «بناصر» الموجعة للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، النقطة التي أصلحت أخطاء الماضي، واللبنة الأساسية التي بنيت عليها العديد من القرارات التي ساهمت في تفوق المغرب بشكل واضح على الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية في سباقهما نحو استمالة اللاعبين مزدوجي الجنسية.

صراع السنوات القليلة الماضية.. لمن الغلبة؟

ساهم الاجتهاد المغربي بعد خطأ المفاوضات مع بناصر والتراجع الجزائري بعد النجاح الملفت في التعامل مع ملف نجم إي سي ميلان السابق، إلى «ريمونتادا» في ملف تمثيل اللاعبين المزدوجي الجنسية لأحد الطرفين على حساب الآخر.

وأكدت السنوات القليلة الماضية تفوقا واضحا للجامعة الملكية المغربية على حساب نظيرتها الجزائرية في عدد اللاعبين الذي اختاروا تمثيل «أسود الأطلس» في مختلف فئاته، لتشهد قائمة انتصارات المغرب في هذا الجانب اتساعا ملحوظا نذكر منها على سبيل المثال أيمن أورير (من أب مغربي وأم جزائرية)، وحمزة بوهادي (من أب مغربي أم جزائرية)، مروان الطاهر (من أب مغربي وأم جزائرية)، رضا كيرزازي (من أب جزائري وأم مغربية)، وإلياس بنعلي (من أب جزائري وأم مغربية).

أمين الوزاني

وفي المقابل، انهالت سهام الانتقاد على الاتحادية الجزائرية بسبب تراجعها الواضح في السنوات التالية، حيث ضمت قائمة نجاحات الجزائر في هذا الجانب أسماء مثل سامي التلمساني (من أب جزائري وأم مغربية)، الذي قرر تمثيل «الخضر» بعد فشله في فرض ذاته مع المنتخب المغربي، فضلا عن مهدي زركان (من أب جزائري وأم مغربية)، وسامي فرج (من أب مغربي أم جزائرية) - حسين توالي (من أب مغربي - أم جزائرية).

سامي التلمساني

> **أدى الاجتهاد المغربي بعد خطأ المفاوضات مع بناصر والتراجع الجزائري بعد النجاح الملفت في التعامل مع ملف نجم إي سي ميلان السابق، إلى «ريمونتادا» في ملف تمثيل اللاعبين المزدوجي الجنسية**

مهدي الزرقاني

إلياس بنعلي

سنوات تنذر بصراع متواصل.. فإلى أين؟

من المرتقب أن يتواصل الصراع بين الطرفين خلال السنوات المقبلة، ببروز مواهب جديدة في الأفق، ما سيدفع الجامعة المغربية أو الاتحادية الجزائرية للسعي نحو كسب نقاط جديدة، وضم أسماء قد تشكل حلولا «ناجعة» في حال عدم كفاية المنتوج المحلي أو تصنع «تاريخا» لمنتخب على حساب آخر.

ووراء الاهتمام الإعلامي والشعبي المتزايد بين الطرفين، من المنتظر أن يعمل المغرب والجزائر خلال السنوات المقبلة على تطوير أساليبهما وتجديد استراتيجيتهما خاصة وأن هذا النوع من الصراع الكروي أضحى يشكل بعدا جديدا للتنافس التقليدي للبلدين في شتى المجالات.

فهل سيشكل التنافس بين المغرب والجزائر على إقناع مزدوجي الجنسية عاملا مؤثرا في خلق تفوق «كروي» لأحدهما على الآخر؟ أم أنه سيمثل عبئا على الاتحادين الكرويين عبر بذل مجهودات قد تكون نتيجتها «صفرا» وعلى اللاعب الذي يوضع تحت الضغط الذي قد يؤثر على مساره الكروي؟

حسين توالي

حمزة بوهادي

رضا كيرزازي

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH